مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

العددالأول– يناير ٢٠٢١– المجلد الخامس

دور نمط مكتب وشريك المراجعة في تعزيز قابلية القوائم المالية للمقارنة: دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

د/ أيمن يوسف محمود يوسف[1]
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة– جامعة دمنهور

ملخص البحث

استهدف هذا البحث دراسة واختبار دور نمط مكتب وشريك المراجعة في تعزيز قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في سياق أربع متغيرات تعبر عن الخصائص التشغيلية تتمثل في الاختلاف في حجم الشركات، ومستوي تدفقاتها النقدية التشغيلية، وحجم إيرادات النشاط، ومستوي المديونية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩. وتوصل البحث من خلال التحليل الأساسي إلى أن مراجعة القوائم المالية بواسطة نمط مكتب و/أو شريك المراجعة نفسه يؤثر إيجاباً على قابلية القوائم المالية للمقارنة. كما أظهرت النتائج معنوية أثر اختلاف التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير رقابي على قابلية القوائم المالية للمقارنة في نموذجي التحليل الأساسي. وأوضحت نتائج التحليل الإضافي أن اختلاف التدفقات النقدية التشغيلية يزيد من تأثير نمط مكتب المراجعة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، وأن اختلاف الحجم والتدفقات النقدية التشغيلية يزيد من تأثير نمط شريك المراجعة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، بينما يقلل اختلاف مستوي المديونية من هذا التأثير. وأخيرا أظهرت نتائج تحليل الحساسية أن تغيير مقياس قابلية القوائم المالية للمقارنة لم يترتب عنه تغير في قوة أو اتجاه العلاقتين الأساسيتين محل البحث.

الكلمات المفتاحية: نمط مكتب المراجعة، نمط شريك المراجعة، قابلية القوائم المالية للمقارنة، الخصائص التشغيلية للشركات، الشركات غير المالية، البورصة المصرية.

[1]E.mail: Ayman.yousif@damanhour.edu.eg

The Role of Audit Firm and Partner Styles in Enhancing Financial Statement Comparability: Evidence from Egyptian Non-Financial Listed Companies.

Abstract

This research aims to test the role of the audit Firm and partner styles in enhancing the financial statements comparability for non-financial companies listed in the Egyptian Exchange in the context of four control variables that express the operational characteristics, which are the differences in companies size, cash flows from operations, revenues, and leverage of companies during the period From 2015 to 2019. The fundamental analysis reveals that auditing financial statements by the same audit firm and/or partner style improves financial statements comparability, and the cash flows from operating as a control variable significantly affect the financial statements comparability. The results of the additional analysis indicated that the difference in operating cash flows increases the effect of the audit firm's style on the financial statements comparability, and that the difference in size and operating cash flows increases the effect of audit partner's style on the financial statements comparability, while the difference in leverage reduces this effect. Finally, the results of the sensitivity analysis showed that changing the measure of financial statements comparability did not affect the strength or direction of the two main relationships.

Keywords: Audit Firm Style, Audit Partner Style, Financial Statements Comparability, Firms Operational Characteristics, Non-Financial Companies, Egyptian Exchange.

١- مقدمة البحث

تعتبر قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة إحدى الخصائص النوعية الهامة التي تسهم في تحسين منفعة هذه المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات، كما أنها تحسن من القيمة المعلوماتية Informativeness لأسعار الأسهم[١]، وتزيد من قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركات، مما يسهم في تخفيض تكاليف جمع وتشغيل المعلومات الخاصة بالشركات (Choi et al., 2019)، وتُمكن هذه الخاصية مستخدمي القوائم المالية من تحديد وفهم وتقييم أوجه التشابه والاختلاف بين القوائم المالية لوحدات اقتصادية مختلفة، أو لنفس الوحدة عبر فترات زمنية مختلفة (FASB; IASB, 2010).

ونظراً للتداعيات الهامة لقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على درجة عدم تماثل المعلومات، وكفاءة سوق المال، ودقة توقعات المحللين، والتصنيف الائتماني للشركات Credit Rating، ومن ثم على العديد من المخاطر خاصة مخاطر التوقف عن سداد الديون Credit Risk ومخاطر انهيار أسعار الأسهم Crash Risk (Young and Zeng, 2015; Kim et al., 2016; Barth et al., 2018)، اتخذت العديد من دول العالم ومنها مصر خطوات لتحسين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بين الدول Cross-Country، وداخل كل دولة Within-Country، ومن أهم هذه الخطوات هي تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، إلا أنه يظل مستوي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة داخل كل دولة يخضع للعديد من العوامل والمحددات الأخرى (Francis et al., 2014; Cascino and Gassen, 2015).

ويمكن أن يقوم مكتب المراجعة، والشريك المسئول بدور هام ومحدد لقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، فعلي مستوي مكتب المراجعة، يقوم كل مكتب بصياغة مجموعة السياسات والقواعد وإجراءات العمل الداخلية التي يضعها لنفسه لفهم وتفسير معايير المحاسبة والمراجعة، بما يسهم في تنفيذ فعال ومتسق لهذه المعايير بين مختلف عملائه، وتشكل هذه السياسات والقواعد "نمط مكتب المراجعة Audit Firm Style". ويمثل هذا النمط أساس التمايز والتمييز بين المكاتب وبعضها من حيث الجودة والأتعاب، كما أنه يمكن أن يقوم بدور هام ومؤثر علي خصائص القوائم المالية وقابليتها للمقارنة (Boone et al., 2010; Hrazdil et al., 2020).

[١] يقصد بالقيمة المعلوماتية حجم المعلومات التي يعكسها سعر السهم عن أداء الشركة الحالي والمستقبلي

وعلي مستوي شريك المراجعة، فإن كل شريك يتصف بمجموعة من السمات والخصائص الشخصية والفنية التي منها مستوي التعليم والتأهيل والخبرة وغير ذلك من السمات التي تشكل "نمط خاص بشريك المراجعة Audit Partner Style" يميزه عن غيره من شركاء المراجعة، ويمكن أن يؤثر هذا النمط على الحكم المهني لشريك المراجعة، وعلى درجة مرونته في فهم وتفسير والالتزام بقواعد العمل الداخلية التي وضعها مكتب المراجعة، مما ينعكس على جودة المراجعة وخصائص التقارير المالية وقابليتها للمقارنة (Burke et al., 2019; Goodwin and Wu, 2016).

٢- مشكلة البحث

يمكن أن يقوم مكتب المراجعة والشريك المسئول عن التكليف بدور هام في تعزيز قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، نظراً لأن لكل مكتب مراجعة نمط ومنهجية عمل يتفرد بها عن غيره. ويمثل هذا النمط أحد المؤشرات الهامة على جودة تشكيلة الخدمات التي يقدمها المكتب وعلى رأسها تكليفات المراجعة، كما يمكن أن ينعكس تأثير هذا النمط على خصائص القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها بصفة عامة وقابليتها للمقارنة بصفة خاصة في البيئة المصرية (Kawada, 2014; Francis et al. 2014).

كما أن لكل شريك مراجعة مجموعة من السمات الشخصية التي تصيغ نمط خاص به يميزه عن غيره من شركاء المراجعة، ويؤثر على درجة التزامه بالسياسات والقواعد الداخلية للمكتب، ونظرا للدور الهام والمؤثر لشريك المراجعة في جودة المراجعة، ألزم (PCAOB) الشركات الأمريكية المقيدة بالبورصة بملء نموذج (AP) لتفصح من خلاله عن أسم شريك المراجعة (PCAOB 2015a; PCAOB 2015b)، ومن ثم يمكن أن ينعكس نمط شريك المراجعة على خصائص التقارير المالية بصفة عامة وقابليتها للمقارنة بصفة خاصة في بيئة الممارسة المصرية، وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- هل يؤثر مراجعة اثنين من الشركات بواسطة نفس مكتب المراجعة علي قابلية قوائمهما المالية للمقارنة في بيئة الممارسة المهنية المصرية؟
- هل يؤثر مراجعة اثنين من الشركات بواسطة نفس شريك المراجعة علي قابلية قوائمهما المالية للمقارنة في بيئة الممارسة المهنية المصرية؟
- هل يختلف تأثير مراجعة اثنين من الشركات بواسطة نفس مكتب المراجعة علي قابلية قوائمهما المالية للمقارنة (إن وجد) باختلاف بعض الخصائص التشغيلية لهذه الشركات (مثل حجم الشركة، والتدفقات النقدية، ومستوي المديونية، وحجم إيرادات النشاط) في بيئة الممارسة المهنية المصرية

من جهة، وهل يختلف تأثير مراجعة اثنين من الشركات بواسطة نفس شريك المراجعة علي قابلية قوائمهما المالية للمقارنة (إن وجد) باختلاف نفس هذه الخصائص التشغيلية للشركات من جهة أخري، وذلك كله في بيئة الممارسة المهنية المصرية؟

٣- أهداف البحث

يستهدف هذا البحث دراسة واختبار دور نمط مكتب المراجعة والشريك المسئول عن تنفيذ التكليف بمراجعة القوائم المالية في تعزيز قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. كما يستهدف من خلال تحليل إضافي دراسة واختبار الأثر المُعدِّل لبعض الخصائص التشغيلية الهامة (والتي تتمثل في؛ حجم الشركات، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وحجم ايرادات النشاط، ومستوي المديونية) على العلاقتين الأساسيتين محل البحث. واخيرا يستهدف هذا البحث إجراء تحليل للحساسية للوقوف على مدي تأثر العلاقتين محل البحث بتغيير مقياس القابلية للمقارنة.

٤- أهمية ودوافع البحث

أكاديمياً يعتبر هذا البحث امتداداً لمجموعة الدراسات التي اهتمت بموضوع قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، إلا أن أكثرية هذه الدراسات في هذا السياق ركزت الاهتمام على دور المعايير المحاسبية في تحسين القابلية للمقارنة، بينما اتجه هذا البحث إلي الاهتمام بدور مكتب المراجعة والشريك المسئول في تحسين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة باعتبارهما طرفاً رئيسياً في إنفاذ المعايير المحاسبية، ويعظم الدور الذي يمكن أن يقومان به في هذا السياق عندما تكون المعايير المحاسبية المطبقة معايير تستند إلى المفاهيم أو المبادئ مثل (IFRS) التي تتبناها مصر. وعملياً يدفع البحث في اتجاه المردود الإيجابي للبحث العلمي المحاسبي على منتجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية من جهة، وبلورة محددات دور مراقب الحسابات ومكتبه في هذا المجال، من خلال تعزيز قابلية هذه المعلومات للمقارنة من جهة أخري.

ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها؛ الإسهام في تضييق فجوة البحث المحاسبي في هذا المجال في البيئة المصرية، من خلال دراسة موضوع البحث وفق منهجية علمية وعملية تستخدم بيانات فعلية تاريخية، وتستند إلى تحليل أساسي وآخر إضافي وثالث للحساسية، بما يساير –قدر المستطاع– البحوث الأجنبية الحديثة في هذا المجال.

٥- حدود البحث

يركز هذا البحث على دور نمط مكتب المراجعة والشريك المسئول في تعزيز قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، ومن ثم يخرج عن نطاق هذا البحث أية عوامل أخري يمكن أن تسهم في تعزيز القابلية للمقارنة (مثل؛ تبني IFRS، أساس بناء المعايير المحاسبية). كما سوف يقتصر اختبار هذه العلاقات على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة في الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩، ومن ثم فإن قابلية نتائج هذا البحث للتعميم سوف تكون مشروطة بضوابط اختيار العينة.

٦- خطة البحث

سوف يتم استكمال هذا البحث، في ضوء مشكلته وأهدافه وحدوده على النحو التالي:

٦-١ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

٦-١-١ السياق المهني والأكاديمي لقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

٦-١-٢ تحليل العلاقة بين نمط مكتب المراجعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة واشتقاق الفرض الأول.

٦-١-٣ تحليل العلاقة بين نمط شريك المراجعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة واشتقاق الفرض الثاني.

٦-٢ الدراسة التطبيقية (التحليل الأساسي).

٦-٣ التحليل الإضافي.

٦-٤ تحليل الحساسية.

٦-٥ الخلاصة والتوصيات وأهم مجالات البحث المقترحة.

٦-١ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

نتناول فيما يلي تحليلاً للدراسات السابقة بهدف اشتقاق فروض البحث:

٦-١-١ السياق المهني والأكاديمي لقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة

تجدر التفرقة ابتداءً بين مفهومي القابلية للمقارنة Comparability، والاتساق (الثبات) Consistency، ويقصد بالقابلية للمقارنة الخاصية النوعية المعززة Enhancing Qualitative Characteristic لجودة المعلومات المحاسبية، والتي تمكن المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين عناصر القوائم المالية المختلفة. بينما يقصد بالاتساق استخدام الشركات لنفس الأساليب والسياسات والمبادئ المحاسبية، للعناصر نفسها عبر الفترات المحاسبية المختلفة، ومن ثم يسهم

الاتساق في تحقيق القابلية للمقارنة (Wüstemann and Wüstemann, 2010; Penno, 2020).

ويختلف مفهوم القابلية للمقارنة اختلافاً جوهرياً عن مفهوم التوحيد (التنميط) Uniformity، حيث يعرف الأخير على أنه معالجة كل عنصر من عناصر القوائم المالية، اعتمادا على طريقة أو قاعدة موحدة ذات إجراءات تفصيلية واضحة (Cole et al., 2012). ومن ثم لا يسمح مفهوم التوحيد بأي قدر من الحكم الشخصي للإدارة[٢]. ومن أهم مزايا توحيد الطرق والقواعد المحاسبية الحد من قدرة الإدارة على إعمال الحكم الشخصي والحد أيضاً من قدرتها على تحريف القوائم المالية. وقد يبدو أن توحيد الطرق والقواعد المحاسبية يعزز من قابلية القوائم المالية للمقارنة، إلا أنه يتصادم معها من حيث الهدف والجوهر، ففي حين أن القابلية للمقارنة تهدف إلى إظهار أوجه التشابه بين العناصر المتشابهة، وأوجه الاختلاف بين العناصر المختلفة، فإن توحيد الطرق والقواعد المحاسبية يمكن أن ينتج عنه أن العناصر المختلفة تبدو متشابهة نتيجة تجاهل أوجه الاختلاف بينها وتوحيد طريقة معالجتها[٣] (Barth, M. 2013).

ونخلص مما سبق إلى أنه يمكن تحقيق القابلية للمقارنة من خلال العرض الصادق لعناصر القوائم المالية، وليس من خلال توحيد طريقة معالجة هذه العناصر، لأن عرض عناصر القوائم المالية بصدق يقتضي أن يعكس هذا العرض خصائص كل عنصر حتى وإن اختلفت الطرق المحاسبية للمعالجة، وهو ما سوف ينعكس إيجابا علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

وتسهم قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في تحقيق العديد من الجوانب الإيجابية، ومن أهم هذه الجوانب زيادة جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات (DeFranco et al. 2011; Chen and Gong, 2019)، كما أنها تقوم بدور إيجابي في تخفيض تكلفة التمويل بالملكية وزيادة كفاءة سوق المال وتخفيض مخاطر انهيار أسعار الأسهم، الحوشي، ٢٠٢٠ ; Kim et al. 2013)، كما تحد القابلية للمقارنة من قدرة الإدارة على إدارة الأرباح محاسبياً من خلال الاستحقاقات،

٢ على سبيل المثال يتم توحيد طريقة إهلاك المباني باستخدام طريقة القسط الثابت، على أن يكون العمر الانتاجي المقدر (٣٠) عاماً، والقيمة التخريدية (١٠%) من قيمة المبني، وبذلك تتم إهلاك جميع المباني وفقاً لقاعدة وإجراءات موحدة.

٣ على سبيل المثال وضع قاعدة وإجراءات موحدة لإهلاك المباني مع تجاهل أن العمر الإنتاجي لأحد المباني قد يكون (٢٥) عاماً، بينما قد يصل لآخر إلى أكثر من (١٠٠) عام. وفي حين أن القيمة التخريدية لأحد المباني تعادل (٥%) من قيمة الأصل، فقد تصل لآخر إلى (٢٥%). كما أن أحد المباني قد تتدهور قيمته بشكل أكبر في بداية عمره الإنتاجي، وآخر في نهاية عمره الإنتاجي، ومن ثم فإن تجاهل كافة هذه الاختلافات، ومعالجة جميع المباني بالطريقة والقواعد نفسها، سوف ينتج عنه أن تبدو جميع المباني متشابهة، بينما هي في الحقيقة مختلفة.

الأمر الذي يجعلها تتجه إلي بديل أكثر صعوبة يتمثل في إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (الصاوي، ٢٠١٩).

ونالت خاصية القابلية للمقارنة اهتماماً كبيراً على المستوي المهني، نظراً لدورها الهام في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية، حيث لم يخلو إطار مفاهيمي للمحاسبة المالية صادر عن الجهات المهنية الأمريكية، والدولية، والمصرية من هذه الخاصية، حيث تضمنت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٢) الصادرة عن (FASB) عام ١٩٨٠ القابلية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية المفيدة، بينما تضمنها الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن (IASC) عام ١٩٨٩ كخاصية نوعية أساسية، كما تضمنها الإطار المفاهيمي المشترك الصادر عن(FASB) و (IASB) في عام ٢٠١٠ كأحد الخصائص النوعية المعززة التي تزيد من منفعة المعلومات المحاسبية، وأبقت التعديلات الأحدث للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية التي أدخلها (FASB, 2018)، وكذلك (IASB, 2018) على القابلية للمقارنة كخاصية نوعية معززة دون تغير عن موضعها في الإطار المشترك الصادر عنهما في عام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بالبيئة المصرية فقد اشتمل إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن وزارة الاستثمار المصرية، بالقرار الوزاري ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ على القابلية للمقارنة، وتشابه موضعها كما هي في إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادرة عن (IASB) عام ١٩٨٩. كما تضمنها الإطار المفاهيمي الصادر عن وزارة الاستثمار المصرية بالقرار الوزاري ١١٠ لسنة ٢٠١٥، وتشابه موضعها كما هي في الإطار المشترك الصادر عن (FASB) و (IASB) في عام ٢٠١٠ (وزارة الاستثمار، ٢٠٠٦؛ ٢٠١٥).

وتوجد العديد من العوامل والمحددات التي يمكن أن تؤثر علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة سواء بين الدول المختلفة، أو بين الشركات داخل كل دولة. ومن أبرز هذه المحددات المعايير المحاسبية التي تتبناها كل دولة، وتصنف المعايير المحاسبية وفقاً لمدخل إعدادها إلى معايير قائمة على القواعد Rule–based مثل المعايير الأمريكية، ومعايير قائمة على المبادئ Principles–based ومثال ذلك المعايير الدولية. وعلى الرغم من وجود اتجاه يرى أن تطبيق المعايير المحاسبية القائمة على القواعد، يزيد من جودة القوائم المالية ويحسن من قابليتها للمقارنة (Agoglia et al., 2011; Ross et al., 2019)، إلا أنه يوجد اتجاه آخر توصل إلي أن تطبيق (IFRS) يحسن من جودة المعلومات، ويزيد من قابليتها للمقارنة سواء بين الدول وبعضها، أو بين الشركات داخل كل دولة، وينعكس ذلك على تخفيض تكلفة إعداد القوائم المالية خاصة للشركات متعددة الجنسيات، وتخفيض

مخاطر المعلومات، وتكلفة رأس المال، ويؤثر ذلك إيجاباً على أسواق المال. (Neel, 2017; Siciliano, 2019).

واتجهت العديد من الدول في عام ٢٠٠٥ إلى إلزام الشركات المقيدة بالبورصة بتطبيق (IFRS)، وفي مقدمة هذه الدول مجموعة الإتحاد الأوربي إضافة إلى استراليا وجنوب افريقيا ودول أخري (Ozkan et al., 2012)، وتجاوز عدد الدول التي تتطلب من الشركات المدرجة بالبورصة بتطبيق (IFRS) بشكل إلزامي أو اختياري في عام ٢٠٢٠ (140) دولة حول العالم (Tsalavoutas et al., 2020). واتجهت مصر لتبني معايير محاسبية تتوافق مع (IFRS) في عام ٢٠٠٦ (وزارة الاستثمار، ٢٠٠٦). ولمسايرة التطور الذي طرأ على (IFRS) تم تحديث المعايير المصرية وإحلالها بأخرى معدلة في ٢٠١٥ (وزارة الاستثمار، ٢٠١٥). وفي عام ٢٠١٩ صدرت أحدث التعديلات لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة عام ٢٠١٥ إضافة إلى استحداث ثلاثة معايير جديدة وهي؛ معيار (٤٧) الأدوات المالية، ومعيار (٤٨) الايراد عن العقود مع العملاء، ومعيار (٤٩) عقود التأجير وذلك في إطار الحفاظ على التوافق مع (IFRS) (وزارة الاستثمار، ٢٠١٩).

وأسهم تبني (IFRS) في البيئة المصرية في زيادة جودة المعلومات وكفاءة الاستثمار والحد من ممارسات إدارة الأرباح (الجرف، ٢٠١٧؛ أبو العلا، ٢٠١٨؛ حسين، ٢٠١٨)، كما كان له انعكاسات إيجابية على سوق الأوراق المالية في البيئة المصرية (مصطفى والنجار، ٢٠١٨). كما أن تحديث المعايير في عام ٢٠١٥ أسهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، وزيادة القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية (عبد المنعم، ٢٠١٦). إلا أنه فيما يتعلق بعلاقة تبني (IFRS) بقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة فقد توصلت دراسة دسوقي (٢٠٠٨) إلى أنه رغم تبني مصر معايير محاسبية تتفق مع (IFRS) في عام ٢٠٠٦ إلا أنه لا يزال يوجد تفاوت بين القوائم المالية من حيث الترتيب والعرض، ومن حيث الطرق والقواعد المحاسبية البديلة فإنه يوجد توافق بين الشركات في اختيار بعض الطرق المحاسبية ومنها طرق اهلاك الأصول الثابتة، بينما لا يوجد هذا التوافق حول طرق آخري مثل طرق تقييم المخزون. وتتفق هذه النتائج مع ما خلصت إليه دراسة Barth et al. (2012) أن خصائص التقارير المالية والتي منها القابلية للمقارنة تتوقف على العديد من العوامل منها ما يرتبط ببيئة الأعمال، ومنها ما يرتبط بالشركة، مما يعني أن تبني (IFRS) هو خطوة ضرورية ولكنها غير كافية لتحقيق القابلية للمقارنة.

ونظرا لأن (IFRS) تستند على المبادئ لا القواعد، فهي تطلب قدر من الحكم المهني في التفسير والتطبيق. ونتيجة لذلك اتجهت مكاتب المراجعة لصياغة قواعد داخلية تكون بمثابة دليل إرشادي داخلي

يستعين به مختلف مراقبي الحسابات العاملين بالمكتب لفهم، وتفسير، وتطبيق المعايير المحاسبية، كما يقوم كل مكتب مراجعة بصياغة منهجيته الخاصة لأداء وتنفيذ تكليفات المراجعة بما يتماشى مع معايير المراجعة المطبقة، مما أدي إلى ظهور مصطلح "نمط مكتب المراجعة" (Kothari et al., 2010) للإشارة إلى تلك القواعد الداخلية التي تميز كل مكتب عن غيره. ويكتسب نمط مكتب المراجعة أهمية خاصة لما يمكن أن يسهم به في تحقيق درجة من التجانس في مستوي جودة التكليفات التي يقدمها شركاء المراجعة العاملين بالمكتب نفسه لمختلف العملاء، وهو ما ينعكس علي جودة القوائم المالية وقابليتها للمقارنة(Kawada, 2014; Francis, 2014).

وكما أن نمط مكتب المراجعة من الممكن أن يؤثر على خصائص القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، فإن نمط شريك المراجعة يمكن أن يقوم بدور مؤثر في هذا السياق، نظراً لدوره الهام والرئيسي في تخطيط وتنفيذ تكليف المراجعة، ويقصد بنمط شريك المراجعة مجموعة السمات والخصائص الشخصية له والتي يمكن أن تؤثر على حكمه المهني، ونتائج عملية المراجعة (Zerni 2012; Gul et al., 2013; Goodwin and Wu, 2016). ونظراً لأهمية تأثير شريك المراجعة على جودة المراجعة وخصائص التقارير المالية، اعتمد مجلس الإشراف والرقابة على أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة (PCAOB) في عام ٢٠١٥ تطبيق قاعدة تلزم جميع الشركات الأمريكية المقيدة بالبورصة بالإفصاح عن اسم شريك المراجعة، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة. وأرجع المجلس هذا المتطلب إلى أن مهنة المراجعة هي مهنة قائمة على السمعة Reputation، وأن الإفصاح عن أسم الشريك المسئول عن تكليف المراجعة له محتوي معلوماتي هام يمكن أن يساعد أصحاب المصالح في تقييم جودة المراجعة (PCAOB, 2015).

٦-١-٢ تحليل العلاقة بين نمط مكتب المراجعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة واشتقاق الفرض الأول

اهتمت مجموعة من الدراسات (Eshleman and Guo, 2014; Francis et al. 2014; Comprix and Huang, 2015; Bik and Hooghiemstra, 2018) بدراسة واختبار أثر نمط مكتب المراجعة على خصائص القوائم المالية وقابليتها للمقارنة. حيث اختبرت دراسة Eshlemanand Guo,(2014) ما إذا كانت مكاتب المراجعة الكبري تقدم مستوي أعلي من جودة المراجعة مقارنة بالمكاتب الأخرى (المتوسطة والصغيرة). واعتمادا على مقياس إعادة إصدار القوائم المالية Restatement كمقياس للجودة، وبعد الرقابة على خصائص عميل المراجعة والتي تدفعه لاختيار أحد المكاتب الـ٤ الكبار لتقديم الخدمة. تم التوصل إلى أن عملاء مكاتب المراجعة الـ٤ الكبار أقل احتمالا لإعادة إصدار القوائم المالية مقارنة بعملاء المكاتب الأخرى. كما توصلت الدراسة، من خلال

تحليل إضافي، إلى دليل ضعيف على أن عملاء المكاتب الـ٤ الكبار أقل احتمالا لإعادة إصدار القوائم المالية مقارنة بالمكاتب متوسطة الحجم مثل مكتب جرانت ثورنتونGrant Thornton،ومكتب BDO، وتدعم النتائج السابقة أن مكاتب المراجعة الكبار تقدم مستوي أعلي من جودة المراجعة.

وامتداداً لدراسة نمط مكاتب المراجعة الكبار، اختبرت دراسة Francis et al. (2014) أثر خضوع أزواج من الشركات لعملية مراجعة تمت بواسطة ذات المكتب والمنتمي لأحد الـ٤ الكبار ومن ثم تمت بذات النمط، علي قابلية أرباح هذه الشركات للمقارنة، مقارنة بأزواج أخري من الشركات خضعت لعملية مراجعة تمت بواسطة مكتبين مختلفين منتميين للـ٤ الكبار ومن ثم تمت بنمطين مراجعة مختلفين. واعتمادا على عينة من الشركات الأمريكية في الفترة من ١٩٨٧: ٢٠١١، مع مراعاة أن المقارنات تمت بين شركات تنتمي لذات الصناعة وفي ذات العام، تم التوصل إلي دليل يؤيد أن تماثل نمط المراجعة يسهم في زيادة قابلية القوائم المالية لعملاء مكاتب المراجعة الـ٤ الكبار للمقارنة، كما تزيد درجة تماثل الاستحقاقات وهيكل الأرباح بين هذه الشركات.

وبينما ركزت دراستا (Eshleman and Guo, 2014; Francis et al. 2014) الاهتمام على أثر نمط المراجعة للمكاتب الكبار، اختبرت دراسةComprix and Huang (2015) نمط مكاتب المراجعة صغيرة الحجم، وتداعياته على احتمالات تحريف القوائم المالية وتوصلت إلى أن مكاتب المراجعة صغيرة الحجم أقل قدرة على تقييد الاستخدام الانتهازي للاستحقاقات الاختيارية، ومع ذلك لم يتم التوصل لدليل تجريبي يدعم أن تكليف مكاتب المراجعة صغيرة الحجم يرتبط بوجود ممارسات حقيقية لتحريف القوائم المالية.

واختبرت دراسة Cassell et al. (2016) العلاقة بين نمط مكتب المراجعة ومصداقيةCredibility القوائم المالية. وتوصلت إلى أنه قبل انهيار مكتب آرثر أندرسون كانت مصداقية القوائم المالية لعملاء مكاتب المراجعة المتوسطة Second-Tier أقل من مصداقية القوائم المالية لعملاء المكاتب الكبار، كما أنها لا تتميز عن باقي المكاتب الأخرى بخلاف الـ٤ الكبار، بينما بعد انهيار مكتب آرثر أندرسون أصبحت مصداقية القوائم المالية لعملاء مكاتب المراجعة المتوسطة أكبر من مصداقية القوائم المالية لعملاء المكاتب الأخرى بخلاف الـ٤ الكبار، كما أنها لا تتميز عن المكاتب الـ٤ الكبار.

وتضيف دراسة Bik and Hooghiemstra (2018) أن نمط أداء مكاتب المراجعة بصفة عامة، والدولي منها بصفة خاصة، يجب أن يتم دراسته في سياق اختلاف البيئات المحلية التي يعمل بها المكتب، واختبرت ما إذا كان اختلاف الثقافات يمكن أن يؤثر على درجة الالتزام بالسياسات والمنهجيات التي تضعها مكاتب المراجعة الدولية لكي تضمن درجة من الاتساق في جودة المراجعة

على المكاتب التابعة لها حول العالم، واعتمادا على تحليل عينة مكونة من ١١٥٢ تكليف مراجعة، تم تنفيذه بواسطة المكاتب الـ٤ الكبار علي مستوي ٢٩ دولة. تم التوصل إلى أن المكاتب التي تعمل في بيئة ذات توجه بالقيم الجماعية والمجتمعية[٤] Collectivism and Societal، أقل التزاما بسياسات المكتب الدولي التابعة له، بينا التي تعمل في بيئة ذات توجه بالقيم الدينية كانت أكثر التزاما. وتدعم هذه النتائج أن القيم المحلية ذات تأثير على التزام مكاتب المراجعة بسياسات المكتب الدولي، ويتطلب ذلك اتباع مداخل مختلفة لإلزام المكاتب المحلية بسياسات المكتب الدولي وذلك بما يتناسب والبيئة التي يعمل بها.

واهتمت بعض الدراسات (Francis et al., 2013; Kawada, 2014; Ege et al., 2020) باختبار ما إذا كان نمط المراجعة يختلف بين فروع المكتب الواحد، وتداعيات ذلك على قابلية القوائم المالية للمقارنة. حيث اختبرت دراسة Francis et al. (2013) العلاقة بين حجم الفروع المحلية لمكاتب المراجعة الـ٤ الكبار واحتمالية إعادة إصدار القوائم المالية لعملاء هذه الفروع، حيث تعمل مكاتب المراجعة الكبار من خلال فروع محلية غير مركزية، تتمتع باستقلالية كبيرة فيما بينها من حيث التعاقد مع العملاء وإدارة تكليفات المراجعة، وسعت هذه الدراسة للإجابة عن سؤال هام يتمثل في هل تقدم الفروع المحلية المختلفة لمكاتب المراجعة الـ٤ الكبار مستوي متسق من الجودة ؟، وتم التوصل إلي أن القوائم المالية التي مراجعتها بواسطة الفروع المحلية الأقل حجماً لمكاتب المراجعة الـ٤ الكبار كانت أكثر احتمالا لإعادة الإصدار مقارنة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها بواسطة الفروع الأكبر حجماً، كما تضمن إعادة إصدار هذه القوائم زيادة أو تخفيض الأرباح المفصح عنها، بينما إعادة الإصدار التي لم تؤثر علي صافي الأرباح المفصح عنها كان أكثر احتمالاً في الفروع المحلية الأكبر حجماً. وبمقارنة احتمال إعادة اصدار القوائم المالية التي تم مراجعتها بواسطة المكاتب الـ٤ الكبار مقارنة بالمكاتب الأخرى، تم التوصل إلى أن احتمال إعادة إصدار القوائم المالية التي تم مراجعتها بواسطة أحد الـ٤ الكبار كانت أقل مقارنة بالقوائم التي تم مراجعتها بواسطة المكاتب الأخرى فقط عندما تتم المقارنة بين القوائم المالية التي تم مراجعتها بواسطة الفروع المحلية الأكبر حجماً للمكاتب الـ٤ الكبار، بينما لا يظهر هذا الاختلاف عند مقارنة الفروع المحلية الصغيرة والمتوسطة للمكاتب الـ٤ الكبار بالمكاتب الأخرى.

وتتفق دراسة Kawada (2014) مع النتائج التي خلصت إليها دراسة Francis et al. (2013)، وتضيف أن الفروع المحلية لمكاتب المراجعة تقوم بدور هام في تعزيز قابلية الأرباح للمقارنة فضلا عن زيادة جودتها، ومن خلال عينة من ثنائيات الشركات الأمريكية التي تنتمي لنفس الصناعة، وفي العام

[٤] تتبني هذه القيمة أن صالح المجموعة أو المجتمع يجب أن يكون مقدماً علي صالح الأفراد

نفسه، واعتمادا على مقياس تقارب إجمالي الاستحقاقات، تم التوصل إلى أن أرباحٍ ثنائي الشركات الذي تم مراجعته بواسطة الفرع المحلي نفسه أكثر قابلية للمقارنة، من ثنائي الشركات الذي تم مراجعته بواسطة فرعين محليين لأحد المكاتب الـ٤ الكبار، أو من خلال مكتبين مختلفين من المكاتب الـ٤ الكبار. وتشير هذه النتائج إلى أن نمط المراجعة للفرع المحلي لمكتب المراجعة يؤثر علي قابلية الأرباح للمقارنة. كما اختبرت الدراسة العلاقة بين قابلية الأرباح للمقارنة وجودة الأرباح لكل ثنائي من الشركات، وتم التوصل إلى أن ثنائي الشركات الأقل قابلية للمقارنة تنخفض فيه جودة الأرباح، وأن ثنائي الشركات الذي تتم مراجعته بواسطة نفس الفرع المحلي لمكتب المراجعة ترتفع فيه جودة الأرباح، وتشير هذه النتائج بصفة عامة إلى أن نمط المراجعة الموحد يمكن أن يسهم في زيادة قابلية الأرباح للمقارنة، إضافة إلى زيادة جودة هذه الأرباح.

وقارنت دراسة Ege et al. (2020) بين مستوي القابلية للمقارنة للقوائم المالية التي تم مراجعتها بواسطة فروع محلية تعمل في دول مختلفة لمكتب المراجعة الدولي نفسه، ونظائرها التي تمت مراجعتها بواسطة فروع لمكاتب دولية مختلفة. ومن خلال عينة مكونة من (٨٤٣٦٥) مشاهدة من (٩٤) دولة من عملاء شبكات مكاتب المراجعة الأكبر والأشهر علي المستوي الدولي، والتي تتكون من الـ٤ الكبار إضافة إلى جرانت ثورنتون Grant Thornton وبي دي أو BDO، تم التوصل إلي زيادة درجة تشابه الاستحقاقات التي يفصح عنها عملاء المراجعة من مختلف دول العالم عندما تتم مراجعة القوائم المالية بواسطة المكاتب المحلية المختلفة التي تنتمي لنفس الشبكة العالمية أو الاسم التجاري، مما يعكس زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة. ولمزيد من دراسة للعلاقة السببية بين نمط المراجعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة تم دراسة مستوي اختلاف الاستحقاقات بين عملاء المراجعة في حالة تغيير مكتب المراجعة، وتم التوصل إلى أن درجة اختلاف الاستحقاقات تقل (تزيد) بين عملاء المراجعة، عندما يتم التغيير إلى مكتب مراجعة ينتمي لنفس الشبكة العالمية (شبكة عالمية مختلفة). ويزيد أثر نمط المراجعة الذي تطبقه الشبكات الدولية لمكاتب المراجعة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة في الدول التي تطبق معايير المراجعة الدولية والتي تضع أطر تشريعية وتنظيمية لحماية المستثمرين.

ونخلص مما سبق إلى أن مكاتب المراجعة الـ٤ الكبار أكثر قدرة علي تقييد الاستخدام الانتهازي للاستحقاقات. وعلى الرغم من ذلك يوجد تفاوت في مستوي جودة المراجعة فيما بين المكاتب وبعضها، بل امتد هذا التفاوت إلى الفروع المختلفة لمكتب المراجعة نفسه. وتدعم بعض الأدلة التجريبية أن تفاوت مستوي جودة المراجعة بين المكاتب المختلفة، وبين الفروع المختلفة لنفس المكتب، تؤثر على الخصائص النوعية للتقارير المالية بصفة عامة وعلى قابليتها للمقارنة بصفة خاصة، وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث على النحو التالي:

H1: تعزز مراجعة القوائم المالية لاثنين من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بواسطة نفس مكتب المراجعة معنوياً من قابلية قوائمهما المالية للمقارنة.

٦-١-٣ تحليل العلاقة بين نمط شريك المراجعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة واشتقاق الفرض الثاني

اهتمت العديد من الدراسات (Chi and Chin, 2011; Gul et al., 2013; Knechel et al., 2015; Chircop et al., 2018) بتداعيات نمط (الخصائص والسمات) شريك المراجعة على جودة المراجعة، وعلى الخصائص النوعية للقوائم المالية. حيث اختبرت دراسة Chi and Chin (2011) مدي الارتباط بين جودة تكليفات المراجعة التي يقدمها المكاتب الـ٤ الكبار بدرجة تخصص شركاء المراجعة، واعتمادا علي عينة من الشركات المدرجة ببورصة تايوان، والتي تتطلب أن يتم توقيع تقرير المراجعة بواسطة اثنين من مراقبي الحسابات إضافة إلي أسم مكتب المراجعة، وبتحليل الاستحقاقات تم التوصل إلي انخفاض مستوي الاستحقاقات الاختيارية بالقوائم المالية التي تم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات متخصص أو مكتب مراجعة متخصص. بينما فيما يتعلق برأي مراقب الحسابات، تم التوصل إلى أنه لا يؤثر التخصص الصناعي للمكتب على احتمال إصدار رأي معدل، بينما يزيد احتمال إصدار رأي معدل على القوائم المالية في حالة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات. وفيما يتعلق باختلاف مستوي جودة المراجعة تبعا لاختلاف مراقبي الحسابات، تم التوصل إلى أن القوائم المالية التي تتم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات متخصص تنخفض بها درجة الاستحقاقات، وتكون أكثر احتمالا لإصدار رأي معدل بشأنها مقارنة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات أقل تخصصاً ينتمي لنفس المكتب.

وتضيف دراسة Gul et al. (2013) أن جودة المراجعة تتأثر بمجموعة السمات الشخصية لمراقب الحسابات، وليس فقط التخصص الصناعي له، ومن خلال تحليل بيانات (٨٠٠) مفردة من تكليفات المراجعة في البيئة الصينية، تم التوصل إلى أن اختلاف مراقب الحسابات ينتج عنه اختلاف وتباين معنوي في جودة عمليات المراجعة، ويرجع هذا التباين في مستوي الجودة إلي اختلاف السمات الشخصية لمراقب الحسابات والتي من أهمها مستوي التعليم والتأهيل، وخبرة العمل مع المكاتب الكبار، والدرجة الوظيفية، والنوع (ذكر أو أنثي)، والانتماء الفكري والأيدلوجى، وتدعم هذه النتائج أن نمط مراقب الحسابات وسماته الشخصية تعتبر أحد المحددات الهامة لجودة المراجعة.

وتتفق دراسة Knechel et al. (2015) مع دراستي (Chi and Chin, 2011; Gul et al., 2013)، وتضيف أن مستوي الشك المهني يمثل أيضاً أحد خصائص شريك المراجعة، ويؤثر على

جودة ومخرجات تكليفات المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوي الشك المهني الذي يمارسه شريك المراجعة لا يكون حالة عارضة، وإنما يكون نمط يستمر من فترة لأخري ومن عميل لأخر، وتم التوصل إلى أن التقارير المالية لعملاء مراقبي الحسابات الذين يمارسون قدرا أقل من الشك المهني، تنخفض بها جودة الاستحقاقات والأرباح، مقارنة بعملاء مراقبي الحسابات الذين يمارسون قدر أكبر من الشك المهني. كما تم التوصل إلى أن نمط مراقب الحسابات يؤثر على رد فعل السوق، حيث تم التوصل إلى أدلة تجريبية تدعم أن نمط مراقبي الحسابات الذين يمارسون قدرا أقل من مستوي الشك المهني يؤثر سلبا على التصنيف الائتماني لعملائهم، كما أنه يؤثر سلبا على أسعار الأسهم بالنسبة للعملاء المقيدون بالبورصة.

وتدعم النتائج السابقة أن لكل شريك مراجعة نمطه المميز الذي يؤثر علي جودة المراجعة وخصائص التقارير المالي، ومن ثم يمكن الاستفادة من نمط الشريك في تحقيق العديد من النتائج المرغوبة، ويؤيد ذلك ما خلصت إليه دراسة Chircop et al. (2018) من وجود علاقة بين كفاءة عمليات الاندماج والاستحواذ التي تتم بين شركتين في دولتين مختلفتين، وأن يكون لديهما نفس شريك المراجعة، واعتمادا على عينة من هذه العمليات التي تمت خلال الفترة (٢٠٠٠: ٢٠١٤)، مع التركيز على عمليات الاندماج والاستحواذ التي تتم بين شركتين في دولتين مختلفتين لأن هذه العمليات ينتج عنها قدر أكبر من عدم تماثل المعلومات مقارنة بالعمليات التي تتم داخل دولة واحدة، ويرجع ذلك إلى اختلاف البيئة التشريعية، والاقتصادية، والثقافية بين الدول، مما يتطلب قدر أكبر من المعلومات للتقليل من أثر عدم التأكد المرتبط بهذه العمليات، وتم التوصل إلى وجود رد فعل إيجابي للسوق لعمليات الاندماج والاستحواذ التي تتم بين شركتين في دولتين مختلفتين لديهما مراقب الحسابات نفسه، كما يرتفع معدل العائد علي الأصول في هذه الشركات بعد إتمام هذه العمليات، ويزيد وضوح هذه الأثار الإيجابية كلما زاد مستوي عدم التأكد المرتبط بعمليات الاندماج والاستحواذ، وأيضاً في حالة اختلاف المعايير المحاسبية المطبقة في الدولتين.

ولذا اتجهت العديد من الدول وعلى رأسها المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، لإلزام شريك المراجعة بالتوقيع على تقرير المراجعة. واهتمت دراستا (Carcello and Li. 2013; Basu and Shekhar. 2019) بتداعيات إلزام شريك المراجعة بالتوقيع على تقرير المراجعة. وتوصلت دراسة Carcello and Li. (2013) إلى أن وضع متطلبات تلزم شريك المراجعة بالتوقيع على تقرير المراجعة أدي إلى وجود انخفاض معنوي في مستوي الاستحقاقات غير العادية، إضافة إلى انخفاض قدرة الإدارة على الوفاء بتوقعات المحللين الماليين في المملكة المتحدة وذلك في السنة التالية لتنفيذ هذه المتطلبات. بينما ارتفع احتمال إصدار تقارير مراجعة متحفظة، كما ارتفعت المقدرة التفسيرية للأرباح، وأتعاب

المراجعة. وأسفرت المقارنة بين عينة من شركات المملكة المتحدة بنظائرها الأمريكية العاملة في دول الإتحاد الأوربي قبل وبعد متطلبات إلزام مراقب الحسابات بالتوقيع على تقرير المراجعة، عن زيادة جودة المراجعة في شركات المملكة المتحدة بعد هذه المتطلبات. كما توصلت دراسة Basu and Shekhar (2019) إلى أدلة تجريبية من البيئة الأمريكية تدعم زيادة الحافز لدي شركاء المراجعة نحو تحسين الجودة بعد إنفاذ متطلبات الإلزام بالإفصاح عن أسم شريك المراجعة، إلا أنها خفضت من اهتمام الشركاء بتحسين ورقابة أداء بعضهم البعض مما جعل محصلة هذه المتطلبات في غير صالح جودة المراجعة.

وركزت حديثا بعض الدراسات (Ahn And Sonu, 2020; Chen et al., 2020; Jiu et al., 2020) على دور نمط شريك المراجعة في تعزيز قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث اختبرت دراسة Ahn And Sonu (2020) أثر نمط شريك المراجعة على قابلية القوائم المالية للمقارنة، من خلال محاولة الإجابة عن سؤال يتمثل فيما إذا كانت قابلية مقارنة الأرباح المحاسبية لثنائيات من الشركات تتأثر بالتخصص الصناعي لشريك المراجعة، واعتمادا على عينة مكونة من ٤٥٤٧١ ثنائي من الشركات الكورية في الفترة من (٢٠٠٣: ٢٠١٦) تم التوصل إلى أنه تزيد قابلية الأرباح المحاسبية للمقارنة في ثنائيات الشركات الذي تم مراجعتها بواسطة شريك مراجعة أكثر تخصصاً بالصناعة، مقارنة بثنائيات الشركات التي تم مراجعتها بواسطة شريك مراجعة أقل تخصصاً بالصناعة.

ولم تختلف نتائج دراسة Chen et al. (2020) ببعيد، عما خلصت إليه دراسة Ahn And Sonu (2020) حيث أنها اختبرت فرضية أن امتلاك كل مراقب حسابات لنمط مراجعة خاص به، يقوم بتطبيقه على تكليفات المراجعة التي يقدمها لعملائه، سوف يؤدي إلي زيادة قابلية أرباح عملاء المراجعة الذين يتشاركون ذات مراقب الحسابات للمقارنة، واعتمادا على عينة كبيرة الحجم من الشركات الصينية تم التوصل إلى القوائم المالية للشركات التي تم مراجعتها بواسطة شريك المراجعة نفسه، أكثر قابلية للمقارنة من القوائم المالية التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب مراجعة مختلفة، كما أنها أكثر قابلية للمقارنة من القوائم المالية التي تم مراجعتها بواسطة المكتب نفسه ولكن من خلال فروع محلية مختلفة، وأكثر قابلية للمقارنة من القوائم المالية التي تم مراجعتها بواسطة مكتب المراجعة والفرع المحلي نفسه ولكن من خلال شريك مراجعة مختلف. كما تم التوصل إلى أنه يزيد أثر نمط شريك المراجعة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة بزيادة حجم مكتب المراجعة، وخبرة المراجع، ومستوي استقرار فريق عمل المراجعة، كما تم التوصل إلي دليل يدعم أن الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة شريك المراجعة نفسه تتحسن بها درجة دقة تنبؤات الأرباح، وينخفض مستوي الخطأ والانحراف في توقعات المحللين الماليين بشأنها.

وتتفق نتائج دراسة Jiu et al. (2020)، مع دراستي (Ahn And Sonu, 2020; Chen et al., 2020)، بشأن دور نمط شريك المراجعة في تعزيز قابلية القوائم المالية للمقارنة، من خلال دراسة دور كل من مكتب المراجعة، والشريك المختص في تحسين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، في بيئة الممارسة الصينية والتي تتصف بالاعتماد على معايير محاسبية قائمة على المبادئ، إضافة إلى أنه يتم الإفصاح في تقرير المراجعة عن هوية شريك المراجعة. وبعد التحكم في أثر نمط مكتب المراجعة تم التوصل إلى أن ثنائي الشركات الذي تم مراجعته بواسطة شريك المراجعة نفسه أظهر قوائم مالية أكثر قابلية للمقارنة من القوائم المالية التي تم مراجعتها بواسطة شريكين مختلفين، وتعكس هذه النتائج أن لكل شريك نمط مراجعة خاص به في تطبيق المعايير المحاسبية، وممارسة الحكم المهني، ويؤثر هذا النمط على مستوي قابلية القوائم المالية لعملائه للمقارنة.

ونخلص مما سبق إلى أن كل شريك مراجعة يملك مجموعة من السمات والخصائص الشخصية منها على سبيل المثال (النوع، والخبرة، ودرجة التخصص، ومستوي ممارسة الشك المهني، والانتماء الفكري، وغير ذلك)، وتجتمع هذه السمات لتشكل نمط فريد خاص بكل شريك، ونظراً لأهمية نمط شريك المراجعة، اتجهت العديد من الدول وأهمها المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، بوضع متطلبات لإلزام شريك المراجعة بالإفصاح عن اسمه، والتوقيع على تقرير المراجعة، بهدف زيادة مستوي المساءلة والشفافية، وخلصت مجموعة الدراسات المشار إليها إلى وجود أدلة تجريبية تدعم أن اختلاف شريك المراجعة ينتج عنه تفاوت في مستوي جودة المراجعة، وكذلك في الخصائص النوعية للقوائم المالية بصفة عامة، وقابليتها للمقارنة بصفة خاصة، وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث علي النحو التالي:

H2: تعزز مراجعة القوائم المالية لاثنين من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بواسطة نفس شريك المراجعة معنوياً من قابلية قوائمهما المالية للمقارنة.

٦-٢ الدراسة التطبيقية (التحليل الأساسي)

تهتم هذه الفرعية من البحث بعرض أهدف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وأدواتها، وإجراءاتها، مروراً بنموذج البحث وتوصيف متغيراته، وصولاً لنتائج اختبار فرضي البحث، وذلك على النحو التالي:

٦-٢-١ أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرضي البحث في بيئة الممارسة المهنية المصرية، على عينة من الشركات غير المالية التي تنتمي لقطاعات مختلفة والمقيدة بالبورصة المصرية. وبهدف الوصول لفهم أفضل للعلاقتين الأساسيتين محل البحث، سوف يتم دراستهما في سياق (٤) متغيرات تعبر عن اختلاف الخصائص التشغيلية لعينة الدراسة، تتمثل في اختلاف حجم الشركات، ومستوي التدفقات التشغيلية، وحجم ايرادات النشاط، ومستوي المديونية.

٦-٢-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (٢٠١٥: ٢٠١٩)، ويوضح الجدول التالي حصراً لمجتمع الدراسة:

جدول ١: مجتمع الدراسة

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الإجمالي
إجمالي عدد الشركات المقيدة	٢٢١	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٠	٢١٨	١١٠٣
(-) عدد الشركات المقيدة بقطاعي البنوك والخدمات المالية	(٤٥)	(٤٦)	(٤٧)	(٤٨)	(٤٧)	(٢٣٣)
(=) مجتمع الدراسة	١٧٦	١٧٦	١٧٥	١٧٢	١٧١	٨٧٠

المصدر: تقارير البورصة السنوية خلال الفترة (٢٠١٥: ٢٠١٩)

واسترشد الباحث بمعادلة روبرت ماسون لتحديد حجم العينة المناسب والتي يمكن إيضاحها على النحو التالي (Mason, 2010):

$$n = \frac{M}{\left[\left(S^2 \times (M-1)\right) \div pq\right] + 1}$$

حيث أن:

M: حجم المجتمع

S: ناتج قسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة ٠.٩٥ أي قسمة ١.٩٦ على معدل الخطأ ٠.٠٥

P: نسبة توافر الخاصية وهي ٠.٥٠

q: النسبة المتبقية للخاصية وهي ٠.٥٠

ووفقاً للمعادلة السابقة فإن حجم العينة المناسب الذي يعكس خصائص المجتمع (٢٦٦) مشاهدة، واعتمد الباحث على عينة أكبر من هذا الحجم مكونة من (٢٨٠) مشاهدة تم الحصول عليها من (٥٦) شركة بقطاعات مختلفة، بواقع (٥) مشاهدات لكل شركة ويوضح الجدول التالي بيان إجمالي بهذه الشركات والقطاعات التي تنتمي إليها:

جدول ٢: بيان إجمالي لعينة الدراسة من حيث عدد الشركات والقطاعات التي تنتمي إليها

القطاع	عدد الشركات	النسبة من الإجمالي
أغذية ومشروبات وتبغ	١٠	%١٨
التشييد ومواد البناء	١٠	%١٨
العقارات	١٢	%٢١.٤
قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٨	%١٤.٢
رعاية صحية وادوية	٨	%١٤.٢
موارد أساسية	٤	%٧.١
اتصالات واعلام وتكنولوجيا المعلومات	٤	%٧.١
المجموع	٥٦	%١٠٠

٦-٢-٣ أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

يعتمد هذا البحث على القوائم المالية السنوية المنشورة وتقارير مراقبي الحسابات المرفقة بها كأداة للبحث، ومصدراً للحصول على البيانات والمعلومات الفعلية التاريخية اللازمة لاختبار الفروض النظرية، وأمكن الحصول على هذه القوائم المالية من خلال موقع البورصة المصرية[5]، وموقع معلومات مباشر مصر[6]. ونظراً لأن المتغير التابع لهذا البحث (القابلية للمقارنة) لا يتم قياسه للشركات فُرادَى، وإنما يقاس لثنائيات من الشركات، تم تصنيف عينة البحث المكونة من (٢٨٠) مشاهدة، إلى (١٤٠) ثنائي من المشاهدات. مع مراعاة بعض الاعتبارات لغرض تصنيف عينة البحث إلى ثنائيات، يتمثل أهمها في أن يكون كل ثنائي من المشاهدات يعبر عن شركتين منتميين لنفس الصناعة، وعن العام نفسه، ومتقاربتين من حيث الخصائص التشغيلية قدر الممكن.

[5] https://www.egx.com.eg

[6] https://www.mubasher.info/countries/eg

٦-٢-٤ نموذج البحث وتوصيف وقياس المتغيرات

يمكن إيضاح نموذج التحليل الأساسي للبحث من خلال الشكل المبين على النحو التالي:

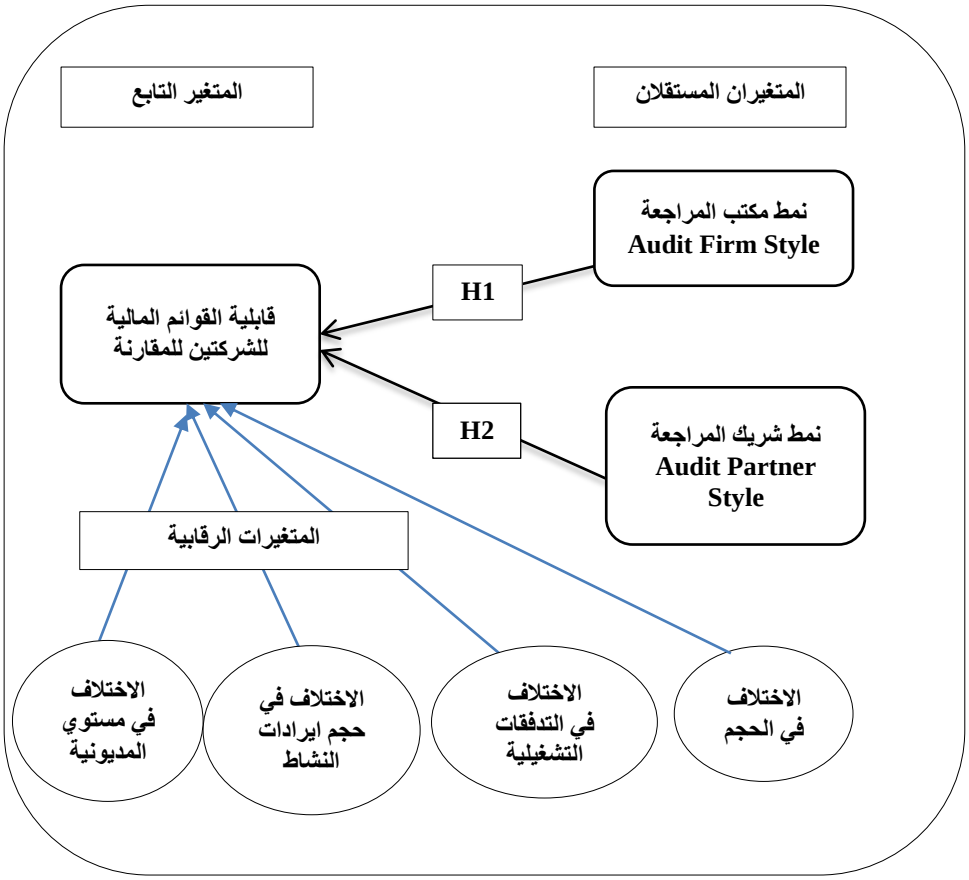

شكل(١): نموذج التحليل الأساسي

(إعداد الباحث)

ويتضح من الشكل السابق أن نموذج التحليل الأساسي سوف يهتم بدراسة واختبار العلاقات بين (٧) متغيرات، متغير قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير تابع، ومتغيري نمط مكتب المراجعة، ونمط الشريك المسئول كمتغيرين مستقلين، والاختلاف في الحجم، والتدفقات النقدية التشغيلية، وحجم ايرادات النشاط، ومستوي المديونية كمتغيرات رقابية، ويمكن توصيف هذه المتغيرات وإيضاح طريقة قياسها كما يلي:

أ- المتغير التابع: قابلية القوائم المالية للمقارنة Comparability

تم قياس المتغير التابع اعتمادا على درجة تشابه أو تقارب الاستحقاقات بين كل اثنين من الشركات التي تنتمي لنفس الصناعة وفي ذات الفترة الزمنية، حيث أن هذا التشابه يعكس درجة من التقارب في الأحكام والخيارات المحاسبية المطبقة. وكلما انخفض مقدار الاختلاف بين إجمالي الاستحقاقات لثنائيات الشركات، كان ذلك مؤشراً علي زيادة قابلية هذه القوائم المالية للمقارنة، ويمكن قياس هذا التقارب من خلال درجة الاختلاف في إجمالي الاستحقاقات بين الشركتين، وفقاً للنموذج التالي (Kawada, 2014; Ege et al., 2020):

$$TotalAccr\text{-}Diff_{ijt} = abs\ (TotalAccr_{it} - Total\ Accr_{jt})$$

حيث أن:

$TotalAccr_Diff_{ijt}$: القيمة المطلقة للفرق بين إجمالي الاستحقاقات لكل ثنائي من الشركات

Total Accruals: الفرق بين صافي الدخل قبل العناصر الاستثنائية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

ب- المتغيران المستقلان

نظراً لأن المتغير التابع يقاس لثنائيات من الشركات، فإن ذلك يستوجب أن يتم قياس المتغيرين المستقلين، والمتغيرات الرقابية أيضاً بدلالة الفروق والاختلافات بين هذه الثنائيات وليس للشركات فُرادَى (De Franco et al. 2011; Francis et al., 2014) كما يلي.

- **ب-١ "نمط مكتب المراجعة Audit Firm Style"**: تم قياسه من خلال إعطاء ثنائي الشركات الذي تم مراجعة القوائم المالية له بواسطة مكتب المراجعة نفسه (١)، مقابل (٠) لثنائي الشركات الذي تم مراجعة القوائم المالية له بواسطة مكتبين مختلفين، حيث أن مراجعة القوائم المالية لاثنين من الشركات بواسطة المكتب نفسه، يعني أن تكليف المراجعة للشركتين تم وفقاً لذات القواعد والإجراءات المتبعة من المكتب في تفسير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة (Francis et al., 2014; Kawada, 2014).

- **ب-٢ "نمط شريك المراجعة Audit Partner Style"**: تم قياسه من خلال إعطاء ثنائي الشركات الذي تم مراجعة القوائم المالية له بواسطة شريك المراجعة نفسه (١)، مقابل (٠) لثنائي الشركات الذي تم مراجعة القوائم المالية له بواسطة شريكين مختلفين، حيث أن مراجعة القوائم المالية لاثنين من الشركات بواسطة الشريك نفسه، يعني أن تكليف المراجعة للشركتين تم بواسطة

ذات منهجية العمل لشريك المراجعة وبنفس خصائصه وسماته الشخصية (Chircop et al., 2018; Chen et al., 2020).

جـ- المتغيرات الرقابية

استرشاداً بأهم الدراسات السابقة التي اهتمت بالعلاقات محل البحث (Francis et al., 2014; Kawada, 2014; Ahn And Sonu, 2020; Ege et al., 2020; chen et al., 2020)، خلص الباحث إلى أهمية إضافة الأربع متغيرات الرقابية التالية لنموذج البحث، كما استرشد الباحث بالدراسات المشار إليها لتوصيف وقياس هذه المتغيرات علي النحو التالي:

- **جـ-١ الاختلاف في حجم الشركتين (Size_Diff)**: وتم قياسه من خلال القيمة المطلقة للفرق بين اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول لثنائيات الشركات على النحو التالي:

$$= |(\text{Log T.A})_i - (\text{Log T.A})_j|$$

- **جـ-٢ الاختلاف في التدفقات التشغيلية للشركتين (CFO_Diff)**: وتم قياسه بالقيمة المطلقة للفرق بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية منسوباً إلى إجمالي الأصول لثنائيات الشركات كما يلي:

$$= |(\text{CFO/T.A})_i - (\text{CFO/T.A})_j|$$

- **جـ-٣ الاختلاف في مستوي ايرادات النشاط للشركتين (Sales _Diff)**: وتم قياسه اعتمادا على القيمة المطلقة للفرق بين ايرادات النشاط مقسومة على إجمالي الأصول لثنائيات الشركات كما على النحو التالي:

$$= |(\text{Sales /T.A})_i - (\text{Sales /T.A})_j|$$

- **جـ-٤ الاختلاف في مستوي المديونية للشركتين (LEV_Diff)**: وتم قياسه بالقيمة المطلقة للفرق بين إجمالي الالتزامات مقسومة على إجمالي الأصول لثنائيات الشركات كما يلي:

$$= |(\text{debt-to-assets})_i - (\text{debt-to-assets})_j|$$

٥/٢/٦ نموذجي التحليل الإحصائي للتحليل الأساسي:

تم صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي لاختبار الفرض (H1):

$$Comp_{ijt} = \beta0 + \beta1SameAudFirm_{ijt} + \beta2Size_Diff_{ijt} + \beta3Cfo_Diff_{ijt} + \beta4\ Rev_Diff_{ijt} + \beta5Lev_Diff_{ijt} + \varepsilon_{ijt} \ldots\ldots\ldots (1)$$

كما تم صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي لاختبار الفرض (H2):

$$Comp_{ijt} = \beta0 + \beta1SameAudPartner_{ijt} + \beta2Size_Diff_{ijt} + \beta3Cfo_Diff_{ijt} + \beta4Rev_Diff_{ijt} + \beta5Lev_Diff_{ijt} + \varepsilon_{ijt} \ldots\ldots (2)$$

٦-٢-٦ الإحصاء الوصفي ومصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج البحث

يوضح جدول (٣): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وأهم ما تشير إليه هذه الإحصاءات أن متغير القابلية للمقارنة سجل متوسط (0.12815)، بانحراف معياري (± 0.18099)، وكان الحد الأدنى لهذا المتغير (0.00172)، بينما كان الحد الأقصى له (1.83536)، ويعني ذلك وجود تفاوت ملحوظ في مستوي قابلية القوائم المالية للمقارنة بين ثنائيات الشركات التي تنتمي لنفس الصناعة وفي نفس السنة. كما يتضح أن متوسط الشركات التي تم مراجعتها بواسطة مكتب المراجعة نفسه (.33)، بينما كان متوسط الشركات التي تم مراجعتها بواسطة الشريك نفسه (.16)، وكان الحد الأدنى لقيم هذين المتغيرين (0)، والحد الأقصى لهما (1)، ويتسق ذلك مع طريقة قياسهما. وتعكس باقي الاحصائيات الوصفية خصائص المتغيرات الرقابية الأربعة والتي تتمثل في الحجم، والتدفقات النقدية التشغيلية، وحجم ايرادات النشاط، ومستوي المديونية، وهي متغيرات تعكس الخصائص التشغيلية للشركات ومن المنطقي أن تتشتت وتتباين، وسوف يتم إدراجها بنماذج الدراسة للرقابة على تأثيراتها على نتائج البحث.

جدول ٣: الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
0.18099	0.12815	1.83536	0.00172	140	**Comp**
.471	.33	1	0	140	**SameAudFirm**
.365	.16	1	0	140	**SamePartner**
0.54944	0.76671	2.80418	0.01192	140	**Size_Diff**
0.10897	0.11704	0.71124	0.00033	140	**Cfo_Diff**
0.49536	0.51093	3.19189	0.00634	140	**Rev_Diff**
0.17131	0.10380	1.20972	0.00010	140	**Lev_Diff**
				140	**Valid N (listwise)**

وفيما يتعلق بعلاقات الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة يعرض جدول (٤) معاملات ارتباط بيرسون ومستوي دلالتها الاحصائية على النحو التالي:

جدول ٤: مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات محل الدراسة

LevDiff	RevDiff	CfoDiff	SizeDiff	Same Partner	Same AudFirm	Comp	
-.124 (.143)	.002 (.983)	.542** (.000)	.003 (.970)	.320** (.000)	.161** (.050)	1	**Comp**
-.043 (.613)	-.023 (.788)	-.024 (.780)	.074 (.387)	.617** (.000)	1	.161** (.050)	**Same AudFirm**
.038 (.653)	.095 (.265)	.086 (.311)	.012 (.887)	1	.617** (.000)	.320** (.000)	**Same Partner**
.305** (.000)	-.070 (.410)	.035 (.681)	1	.012 (.887)	.074 (.387)	.003 (.970)	**Size_Diff**
-.088 (.302)	.097 (.255)	1	.035 (.681)	.086 (.311)	-.024 (.780)	.542** (.000)	**Cfo_Diff**
-.109 (.202)	1	.097 (.255)	-.070 (.410)	.095 (.265)	-.023 (.788)	.002 (.983)	**Rev_Diff**
1	-.109 (.202)	-.088 (.302)	.305** (.000)	.038 (.653)	-.043 (.613)	-.124 (.143)	**Lev_Diff**

ويتضح من جدول (٤) أن معاملات ارتباط بيرسون تعكس وجود علاقة ارتباط طردية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة ومراجعة شركتين بواسطة مكتب المراجعة نفسه، وكذلك مراجعتهما بواسطة شريك المراجعة نفسه، ومستوي اختلاف التدفقات النقدية التشغيلية بينهما وهي على التوالي (.161)، (.320) ، (.542)، وجميع هذه المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (0.05). كما يتضح من الجدول وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين مراجعة الشركتين بواسطة المكتب نفسه، ومراجعتهما بواسطة الشريك نفسه حيث أن معامل الارتباط بينهما (.617)، بمستوي دلالة (0.00)، وهي علاقة منطقية حيث أن مراجعة الشركتين بواسطة المكتب نفسه يزيد من احتمال مراجعتهما بواسطة الشريك نفسه. كما توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين اختلاف حجم الشركات ودرجة الاختلاف في مستوي المديونية حيث أن معامل الارتباط بينهما (.305)، بمستوي دلالة (0.00)، وهي أيضاً علاقة منطقية حيث أن زيادة معدل نمو الشركات يرتبط عادة بزيادة حجم التمويل المطلوب.

٦-٢-٧ نتائج اختبار فرضي البحث

يهتم الباحث في هذه الفرعية بعرض وتحليل نتائج نموذجي الانحدار المتعدد التي تم الاعتماد عليهما لاختبار فرضي البحث كما يلي:

٦-٢-٧-١ نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الأول (H1)

استهدف الفرض الأول (H1) اختبار ما إذا كانت مراجعة القوائم المالية لاثنين من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بواسطة نفس مكتب المراجعة تعزز معنوياً من قابلية قوائمهما المالية للمقارنة. ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم صياغته كفرض عدم كالتالي:

H_{10}: لا تعزز مراجعة القوائم المالية لاثنين من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بواسطة نفس مكتب المراجعة معنوياً من قابلية قوائمهما المالية للمقارنة.

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض (H1):

جدول ٥: نتائج اختبار الفرض (H1)

المتغير	معامل الانحدار (β)	قيمة احصائية (T)	مستوي المعنوية (Sig)
Constant	.022	.708	.480
SameAudFirm	.065	2.401	.018
Size_Diff	-.003	-.140	.889
Cfo_Diff	.906	7.643	.000
Rev_Diff	-.020	-.780	.437
Lev_Diff	-.076	-.959	.339
معامل التحديد (R^2)	.332		
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)	.307		
قيمة احصائية (F)	13.313		
مستوي المعنوية (Sig)	.000		

معادلة الانحدار المستخدمة:

$$Comp_{ijt} = \beta 0 + \beta 1 SameAudFirm_{ijt} + \beta 2 SizeDiff_{ijt} + \beta 3 CfoDiff_{ijt} + \beta 4 RevDiff_{ijt} + \beta 5 LevDiff_{ijt} + \varepsilon_{ijt}$$

يتضح من جدول (٥) أن معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 والذي يشير إلى المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار تساوي (.307)، ويعني ذلك أن المتغير المستقل الأول والذي يتمثل في مراجعة القوائم المالية لاثنين من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بواسطة نفس مكتب المراجعة، إضافة إلى المتغيرات الرقابية الأربعة يمكنها أن تفسر (30.7%) من التغيرات في مستوي قابلية قوائمهما المالية للمقارنة، بينما يمكن إرجاع النسبة المتممة للتغيرات في مستوي قابلية قوائمهما المالية للمقارنة إلي عوامل أخري ومنها الخطأ العشوائي. كما يتضح أن احصائية ف (F) للنموذج تساوي (13.313)، بمستوي دلالة (.000)، وهي أقل من مستوي معنوية (5%)، مما يعني أن نموذج الانحدار المتعدد المستخدم دال احصائياً وصالح لاختبار العلاقات محل البحث.

وفيما يتعلق بالمتغيرات التفسيرية للنموذج، أظهرت النتائج أن معامل المتغير المستقل (SameAudFirm) يساوي (.065)، وقيمة إحصائية ت (t) المقابلة له (2.401) بمستوي دلالة (.018)، وهي أقل من مستوي معنوية (5%)، مما يعني أن المتغير دال احصائيا. كما تظهر النتائج السابقة فيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية معنوية متغير (Cfo_Diff) حيث أظهرت النتائج أن معامل المتغير (.906)، وقيمة إحصائية ت (t) المقابلة له (7.643) بمستوي دلالة (.000)، وهي أقل من مستوي معنوية (5%)، بينما أظهرت عدم معنوية المتغيرات الرقابية الثلاث الأخرى والتي هي علي الترتيب (Size_Diff)، (Rev_Diff)، (Lev_Diff)، حيث أظهرت النتائج أن معاملات المتغيرات الثلاث (.003-)، (.020-)، (.076-)، وقيمة إحصائية ت (t) المقابلة لهم (.140-)، (.780-)، (.959-)، بمستوي دلالة (.889)، (.437)، (.339)، وجميعهم أكبر من مستوي معنوية (5%). وبناء على هذه النتائج يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض الأول (H1) بصورته البديلة، والقائل بأن مراجعة القوائم المالية لاثنين من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بواسطة مكتب المراجعة نفسه تعزز معنوياً من قابلية قوائمهما المالية للمقارنة. ويمكن صياغة نموذج الانحدار المقدر كما يلي:

$$Comp_{ijt} = .022 + .065\ (SameAudFirm_{ijt}) - .003\ (SizeDiff_{ijt}) + .906\ (CfoDiff_{ijt}) - .020\ (RevDiff_{ijt}) - .076\ LevDiff_{ijt} + \varepsilon_{ijt}$$

وتتفق النتائج السابقة مع ما خلصت إليه العديد من الدراسات (Francis et al., 2013; Francis et al. 2014; Kawada, 2014; Ege et al., 2020) أن نمط مكتب المراجعة يقوم بدور هام في تعزيز قابلية القوائم المالية للمقارنة. مما يدل على وجود تفاوت في مستوي جودة تكليفات المراجعة بين المكاتب المختلفة في بيئة الممارسة المهنية المصرية، وأن هذا التفاوت يؤثر على خصائص التقارير المالية ومن بينها القابلية للمقارنة.

٦-٢-٧-٢ نتيجة اختبار الفرض الثاني (H2)

استهدف الفرض الثاني (H2) اختبار ما إذا كانت مراجعة القوائم المالية لاثنين من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بواسطة نفس شريك المراجعة تعزز معنوياً من قابلية قوائمهما المالية للمقارنة. ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم صياغته كفرض عدم كالتالي:

H_{20}: لا تعزز مراجعة القوائم المالية لاثنين من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بواسطة نفس شريك المراجعة معنوياً من قابلية قوائمهما المالية للمقارنة.

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض (H2):

جدول ٦: نتائج اختبار الفرض (H2)

المتغير	معامل الانحدار (β)	قيمة احصائية (T)	مستوي المعنوية (Sig)
Constant	.031	1.100	.274
SameAudPartner	.142	4.197	.000
Size_Diff	.002	.091	.927
Cfo_Diff	.858	7.514	.000
Rev_Diff	-.031	-1.250	.214
Lev_Diff	-.107	-1.409	.161
معامل التحديد (R^2)	.384		
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)	.361		
قيمة احصائية (F)	16.714		
مستوي المعنوية (Sig)	.000		

معادلة الانحدار المستخدمة:

$$Comp_{ijt} = \beta 0 + \beta 1 SameAudPartner_{ijt} + \beta 2 SizeDiff_{ijt} + \beta 3 CfoDiff_{ijt} + \beta 4 RevDiff_{ijt} + \beta 5 LevDiff_{ijt} + \varepsilon_{ijt}$$

يتضح من جدول (٦) أن معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 والذي يشير إلى المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار تساوي (.361)، ويعني ذلك أن المتغير المستقل الثاني والذي يتمثل في مراجعة القوائم المالية لاثنين من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بواسطة شريك

المراجعة نفسه، إضافة إلى المتغيرات الرقابية الأربعة الأخرى يمكنها أن تفسر (36.1%) من التغيرات في مستوي قابلية قوائمهما المالية للمقارنة، ويمكن إرجاع النسبة المتممة للتغيرات في مستوي القابلية للمقارنة إلى عوامل أخري منها الخطأ العشوائي. كما يتضح أن قيمة احصائية ف (F) للنموذج تساوي (16.714)، بمستوي دلالة (000.)، وهي أقل من مستوي معنوية (5%)، مما يعني أن نموذج الانحدار المتعدد المستخدم معنوي وصالح لاختبار العلاقات محل البحث.

وفيما يتعلق بالمتغيرات التفسيرية للنموذج، أظهرت النتائج أن معامل المتغير المستقل (Same Aud Partner) يساوي (142.)، وقيمة إحصائية ت (t) المقابلة له (4.197) بمستوي دلالة (000.)، وهي أقل من مستوي معنوية (5%)، مما يعني أن المتغير دال احصائيا، كما تظهر النتائج فيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية معنوية متغير (Cfo_Diff) حيث أظهرت النتائج أن معامل المتغير (858.)، وقيمة إحصائية ت (t) المقابلة له (7.514) بمستوي دلالة (000.)، وهي أقل من مستوي معنوية (5%)، بينما أظهرت عدم معنوية المتغيرات الرقابية الثلاث الأخرى والتي هي علي الترتيب (Size_Diff)، (Rev_Diff)، (Lev_Diff)، حيث أظهرت النتائج أن معاملات المتغيرات الثلاث (002.)، (031.−)، (107.−)، وقيمة إحصائية ت (t) المقابلة لهم (091.)، (1.250−)، (1.409−)، بمستوي دلالة (927.)، (214.)، (161.)، وجميعهم أكبر من مستوي معنوية (5%). وبناء على هذه النتائج يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض الثاني (H2) بصورته البديلة، والقائل بأن مراجعة القوائم المالية لاثنين من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بواسطة نفس شريك المراجعة تعزز معنوياً من قابلية قوائمهما المالية للمقارنة. ويمكن صياغة نموذج الانحدار المقدر كما يلي:

$$Comp_{ijt} = .031 + .142\ (SameAudPartner_{ijt}) + .002\ (SizeDiff_{ijt}) + .858\ (CfoDiff_{ijt}) - .031\ (RevDiff_{ijt}) - 107\ LevDiff_{ijt} + \varepsilon_{ijt}$$

وتتفق النتائج السابقة مع ما خلصت إليه العديد من الدراسات (Gul et al., 2013; Chen et al., 2020; Jiu et al., 2020; Ahn And Sonu, 2020) أن نمط شريك المراجعة يقوم بدور هام في تعزيز قابلية القوائم المالية للمقارنة. وتدعم هذه النتائج وجود اختلاف بين شركاء المراجعة من حيث الصفات الشخصية والفنية، وأن هذا الاختلاف يؤثر على قابلية القوائم المالية للمقارنة

٦-٣ التحليل الإضافي

يهدف التحليل الاضافي إلى الوصول لفهم أفضل للعلاقات محل البحث بصفة عامة، ويهدف الباحث من هذا التحليل دراسة ما إذا كان اختلاف الخصائص التشغيلية بين شركتين غير ماليتين

ومقيدتين في البورصة المصرية يؤثر على دور نمط مكتب وشريك المراجعة في تعزيز قابلية قوائمها المالية للمقارنة، ويمكن تحقيق ذلك الهدف من خلال دراسة الدور المعدِّل Moderating role للمتغيرات الأربع التي تتمثل في؛ الاختلاف في حجم الشركة، وتدفقاتها النقدية التشغيلية، وحجم ايرادات النشاط، ومستوي المديونية – والتي سبق دراستها كمتغيرات رقابية في التحليل الأساسي– على العلاقات الأساسية محل البحث، ويمكن صياغة الهدف من التحليل الإضافي في الفرضين التاليين:

- **(H3)**: يؤثر اختلاف حجم الشركة (H3a)، و/أو تدفقاتها النقدية التشغيلية (H3b)، و/أو حجم ايرادات النشاط (H3c)، و/أو مستوي المديونية (H3d)، على العلاقة المعنوية بين مراجعة القوائم المالية لاثنين من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بواسطة نفس مكتب المراجعة وقابلية قوائمهما المالية للمقارنة.
- **(H4)**: يؤثر اختلاف حجم الشركة (H4a)، و/أو تدفقاتها النقدية التشغيلية (H4b)، و/أو حجم ايرادات النشاط (H4c)، و/أو مستوي المديونية (H4d)، على العلاقة المعنوية بين مراجعة القوائم المالية لاثنين من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بواسطة نفس شريك المراجعة وقابلية قوائمهما المالية للمقارنة.

ويمكن إيضاح أهداف التحليل الإضافي من خلال الشكل التالي:

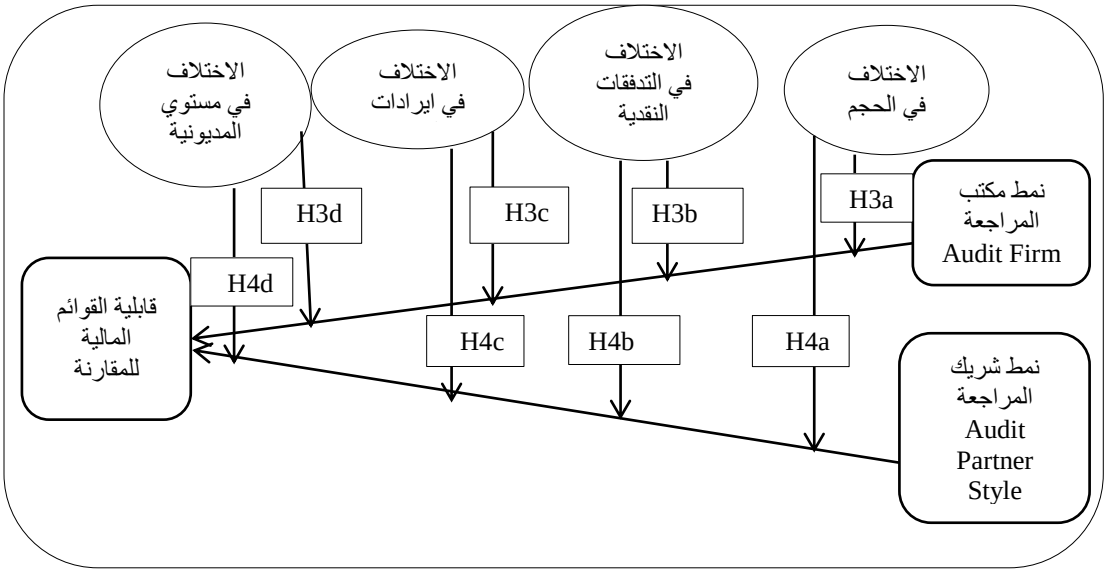

شكل (٢): نموذج التحليل الإضافي

(إعداد الباحث)

يتطلب تحقيق الهدف من التحليل الإضافي استخدام نموذجي الانحدار المتعدد التاليين لاختبار (H3)، (H4):

$$Comp_{ijt}= \beta0+ \beta1SameAudFirm_{ijt}+ \beta2SizeDiff_{ijt}+ \beta3CfoDiff_{ijt} + \beta4RevDiff_{ijt}+ \beta5LevDiff_{ijt}+\beta6(SameAudFirm_{ijt}\times SizeDiff_{ijt})+\beta7(SameAudFirm_{ijt}\times CfoDiff_{ijt}) + \beta8(SameAudFirm_{ijt}\times RevDiff_{ijt})+ \beta9(SameAudFirm_{ijt}\times LevDiff_{ijt})+ \varepsilon_{ijt}$$

$$Comp_{ijt}= \beta0+ \beta1SameAudPartner_{ijt}+ \beta2SizeDiff_{ijt}+ \beta3CfoDiff_{ijt}+ \beta4RevDiff_{ijt}+ \beta5LevDiff_{ijt}+\beta6(SameAudPartner_{ijt}\times SizeDiff_{ijt})+\beta7(SameAudPartner_{ijt}\times CfoDiff_{ijt}) +\beta8(SameAudPartner_{ijt}\times RevDiff_{ijt})+\beta9(Same\ AudPartner_{ijt}\times LevDiff_{ijt}) +\varepsilon_{ijt}$$

أ- نتائج اختبار أثر المتغيرات المعدِّلة على العلاقة بين نمط مكتب المراجعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة

يمكن إيضاح وتحليل أثر المتغيرات المعدِّلة الأربع على علاقة نمط مكتب المراجعة بقابلية القوائم المالية للمقارنة من خلال الجدول التالي:

جدول ٧: نتائج اختبار أثر اضافة المتغيرات المعدِّلة لنموذج اختبار الفرض (H1)

	نتائج اختبار الفرض (H1) قبل إضافة المتغيرات المعدِّلة (التحليل الأساسي)			نتائج اختبار الفرض (H1) بعد إضافة المتغيرات المعدِّلة (التحليل الإضافي)		
المتغير	**معامل الانحدار (β)**	**قيمة احصائية (T)**	**مستوي المعنوية (Sig)**	**معامل الانحدار (β)**	**قيمة احصائية (T)**	**مستوي المعنوية (Sig)**
Constant	.022	.708	.480	.082	2.777	.006
SameAudFirm	.065	2.401	.018	-.138	-2.411	.017
Size_Diff	-.003	-.140	.889	-.011	-.396	.692
Cfo_Diff	.906	7.643	.000	.326	2.516	.013
Rev_Diff	-.020	-.780	.437	.005	.202	.840
Lev_Diff	-.076	-.959	.339	-.070	-.942	.348
SameAudFirm ×SizeDiff	-	-	-	.051	1.154	.251
SameAudFirm ×CfoDiff	-	-	-	1.522	7.260	.000
SameAudFirm ×RevDiff	-	-	-	.009	.153	.878
SameAudFirm ×LevDiff	-	-	-	-.186	-1.013	.313
معامل التحديد (R^2)	.332			.532		

معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)	.307	.500
قيمة احصائية (F)	13.313	16.428
مستوي المعنوية (Sig)	.000	.000

معادلة الانحدار المستخدمة:

$$Comp_{ijt}=\beta0+\beta1SameAudFirm_{ijt}+\beta2\text{-}SizeDiff_{ijt}+\beta3CfoDiff_{ijt}+\beta4RevDiff_{ijt}+\beta5LevDi\text{-}ff_{ijt}+\varepsilon_{ijt}$$

معادلة الانحدار المستخدمة:

$$Comp_{ijt}=\beta0+\beta1SameAudFirm_{ijt}+\beta2SizeDiff_{ijt}+\beta3CfoDiff_{ijt}+\beta4RevDiff_{ijt}+\beta5LevDiff_{ijt}+\beta6(SameAudFirm_{ijt}\times SizeDiff_{ijt})+\beta7(SameAudFirm_{ijt}\times CfoDiff_{ijt})+\beta8(SameAudFirm_{ijt}\times RevDiff_{ijt})+\beta9(SameAud\text{-}Firm_{ijt}\times LevDiff_{ijt})+\varepsilon_{ijt}$$

يتضح من جدول (٧) أن إدخال المتغيرات المعدِّلة لنموذج الانحدار المتعدد أدي إلي زيادة معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 من (.307) إلى (.500)، مما يعني ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج من (30.7%) إلى (50%)، كما ارتفعت قيمة احصائية ف (F) من (13.313) إلى (16.428)، بمستوي دلالة (.000) في الحالتين، وهي أقل من مستوي معنوية (5%)، مما يعني أن نموذجي الانحدار المتعدد في الحالتين معنويين وصالحين لاختبار العلاقات محل البحث.

وتظهر النتائج معنوية الدور المعدِّل لمتغير (CfoDiff) لعلاقة نمط مكتب المراجعة بقابلية القوائم المالية للمقارنة، والذي أمكن الحكم عليه من خلال قيمة معامل متغير التفاعل بينه وبين المتغير المستقل (SameAudFirm×CfoDiff) والذي يساوي (1.522) وهو معامل ذا قيمة موجبة مما يشير إلى تأثيره الطردي المعنوي علي العلاقة محل البحث، وقيمة احصائية ت (t) المقابلة له (7.260) بمستوي دلالة (.000)، وهي أقل من مستوي معنوية (5%)، ولم تؤيد النتائج وجود دور معدل للمتغيرات (Size_Diff)، (Rev_Diff)، (Lev_Diff)، حيث كانت معاملات المتغيرات التفاعلية لهم (SameAudFirm×SizeDiff)، (SameAudFirm×Rev_Diff)، (SameAudFirm× Lev_Diff)، علي الترتيب (.051)، (.009)، (.186-)، وقيمة احصائية ت (t) المقابلة لهم (1.154)، (.153)، (1.013-)، بمستوي دلالة (.251)، (.878)، (.313)، وجميعهم أكبر من مستوي معنوية (5%). وبناء على هذه النتائج يمكن قبول الفرض الفرعي (H3b) فقط، ومن ثم قبول الفرض الرئيسي (H3) جزئياً.

ب- نتائج اختبار أثر المتغيرات المعدِّلة على العلاقة بين نمط شريك المراجعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة

يمكن إيضاح وتحليل أثر المتغيرات المعدِّلة الأربع على علاقة نمط شريك المراجعة بقابلية القوائم المالية للمقارنة من خلال الجدول التالي:

جدول ٨: نتائج اختبار أثر اضافة المتغيرات المعدِّلة لنموذج اختبار الفرض (H2)

	نتائج اختبار الفرض (H2) قبل إضافة المتغيرات المعدِّلة (التحليل الأساسي)			نتائج اختبار الفرض (H2) بعد إضافة المتغيرات المعدِّلة (التحليل الإضافي)		
المتغير	معامل الانحدار (β)	قيمة احصائية (T)	مستوي المعنوية (Sig)	معامل الانحدار (β)	قيمة احصائية (T)	مستوي المعنوية (Sig)
Constant	.031	1.100	.274	.077	3.377	.001
SameAudPartner	.142	4.197	.000	-.227	-1.444	.151
Size_Diff	.002	.091	.927	-.010	-.566	.573
Cfo_Diff	.858	7.514	.000	.317	2.947	.004
Rev_Diff	-.031	-1.250	.214	.009	.444	.657
Lev_Diff	-.107	-1.409	.161	-.060	-.954	.342
SameAudPartner ×SizeDiff	-	-	-	.342	1.891	.061
SameAudPartner ×CfoDiff	-	-	-	1.505	7.101	.000
SameAudPartner ×RevDiff	-	-	-	-.063	-.881	.380
SameAudPartner ×LevDiff	-	-	-	-.506	-2.703	.008
معامل التحديد (R^2)	.384			.639		
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)	.361			.614		
قيمة احصائية (F)	16.714			25.607		
مستوي المعنوية (Sig)	.000			.000		

معادلة الانحدار المستخدمة:

$$Comp_{ijt} = \beta 0 + \beta 1 SameAudPartner_{ijt} + \beta 2 SizeDiff_{ijt} + \beta 3 CfoDiff_{ijt} + \beta 4 RevDiff_{ijt} + \beta 5 LevDiff_{ijt} + \varepsilon_{ijt}$$

معادلة الانحدار المستخدمة:

$$Comp_{ijt} = \beta 0 + \beta 1 SameAudPartner_{ijt} + \beta 2 SizeDiff_{ijt} + \beta 3 CfoDiff_{ijt} + \beta 4 RevDiff_{ijt} + \beta 5 LevDiff_{ijt} + \beta 6 (SameAudPartner_{ijt} \times SizeDiff_{ijt}) + \beta 7 (SameAudPartner_{ijt} \times CfoDiff_{ijt}) + \beta 8 (SameAudPartner_{ijt} \times RevDiff_{ijt}) + \beta 9 (SameAudPartner_{ijt} \times LevDiff_{ijt}) + \varepsilon_{ijt}$$

يتضح من جدول (٨) أن إدخال المتغيرات المعدِّلة لنموذج الانحدار المتعدد أدي إلي زيادة معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 من (.361) إلى (.614)، مما يعني ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج من (36.1%) إلى (61.4%)، كما ارتفعت قيمة احصائية ف (F) من (16.714) إلى (25.607)، بمستوي دلالة (.000) في الحالتين، وهي أقل من مستوي معنوية (5%)، مما يعني أن نموذجي الانحدار المتعدد دالين في الحالتين وصالحين لاختبار العلاقات محل البحث.

وتظهر النتائج معنوية الدور المعدِّل لمتغيري (CfoDiff)، (Lev_Diff) لعلاقة نمط شريك المراجعة بقابلية القوائم المالية للمقارنة، والذي أمكن الحكم عليهما من خلال قيمة معاملي متغيري التفاعل بينهما وبين المتغير المستقل (SameAudPartner×CfoDiff)، (SameAudPartner×Lev_Diff) وهما على الترتيب (1.505)، (.506-) ويتضح من قيمة المعاملين أن متغير (CfoDiff) يؤثر إيجاباً على علاقة نمط شريك المراجعة بقابلية القوائم المالية للمقارنة، بينما يؤثر متغير (Lev_Diff) سلباً علي هذه العلاقة، وبلغت قيمة احصائية ت (t) المقابلة لهما (7.101)، (2.703-) بمستوي دلالة (.000)، (.008) وهي أقل من مستوي معنوية (5%)، كما أظهرت النتائج معنوية الدور المعدِّل الإيجابي لمتغير (Size_Diff) ولكن عند مستوي معنوية (10%)، حيث أن قيمة معامل متغير التفاعل بينه وبين المتغير المستقل (SameAudPartner×SizeDiff) تساوي (.342) وقيمة احصائية ت (t) المقابلة له (1.891) بمستوي دلالة (.061) وهي أكبر من مستوي معنوية (5%) وأقل من مستوي معنوية (10%)، بينما لم تؤيد النتائج وجود أثر معدِّل معنوي لمتغير (Rev_Diff) حيث أن قيمة معامل متغير التفاعل بينه وبين المتغير المستقل (SameAudPartner×RevDiff) تساوي (.063-) وقيمة احصائية ت (t) المقابلة له (.881-) بمستوي دلالة (.380) وهي أكبر من مستوي معنوية (5%). وبناء على النتائج السابقة يمكن قبول الفرضين الفرعيين (H4b)، (H4d)، ومن ثم قبول الفرض الرئيسي (H4) جزئياً.

٦-٤ تحليل الحساسية

تتعدد مداخل وحالات تطبيق تحليل الحساسية، إلا أنه سوف يتم التركيز على حالة واحدة فقط من هذه الحالات والتي تتمثل في دراسة أثر تغيير طريقة قياس المتغير التابع على العلاقتين الأساسيتين محل البحث، ومن ثم يستهدف هذا التحليل الإجابة عن السؤال التالي:

- **هل يؤثر تغيير طريقة قياس المتغير التابع (قابلية القوائم المالية للمقارنة) على قوة أو اتجاه علاقتي نمط مكتب وشريك المراجعة بقابلية القوائم المالية للمقارنة؟**

واسترشد الباحث في ذلك بعدد من الدراسات (Francis et al., 2014; Kawada, 2014; Comprix and Huang, 2015; chen et al., 2020) التي اتبعت هذه الحالة من حالات تحليل الحساسية، واستخدمت درجة اختلاف الاستحقاقات غير العادية (AbnAccr–Diff) لقياس قابلية القوائم المالية للمقارنة كمقياس بديل لدرجة اختلاف إجمالي الاستحقاقات (TotalAccr–Diff) المستخدم لقياس ذات المتغير في التحليل الأساسي، ويمكن قياس درجة اختلاف الاستحقاقات غير العادية اعتمادا على نموذج جونز المعدل Modified Jones Model على النحو التالي:

$$AbnAccr\text{-}Diff_{ijt} = Abs\ (AbnAccruals_{it} - AbnAccruals_{jt})$$

حيث أن:

$AbnAccr–Diff_{ijt}$: القيمة المطلقة للفرق بين الاستحقاقات غير العادية لكل ثنائي من الشركات

AbnAccr: قيمة بواقي نموذج الانحدار التالي:

$$\frac{TACC_{It}}{TA_{It-1}} = B_0 + B_1 + \frac{1}{TA_{It-1}} + B_2 \frac{(\Delta Sales_{it} - \Delta AR_{it})}{TA_{It-1}} + B_3 \frac{PPE_{it}}{TA_{It-1}} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$TACC_{It}$ إجمالي الاستحقاقات ويمكن قياسها من خلال الأرباح قبل العناصر الاستثنائية مطروحاً منها التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

ΔRev_{it} مقدار التغير في حجم إيرادات النشاط خلال الفترة (t & t–1).

ΔRec_{it} مقدار التغير في حسابات العملاء والمدينين خلال الفترة (t & t–1).

PPE_{it} صافي قيمة العقارات والآلات والمعدات في نهاية الفترة (t).

TA_{it-1} إجمالي الأصول في نهاية الفترة (t–1).

أ– نتائج أثر تغيير طريقة قياس المتغير التابع (قابلية القوائم المالية للمقارنة) على نتائج نموذج اختبار الفرض (H1)

يوضح الجدول التالي نتائج تغيير طريقة قياس المتغير التابع (قابلية القوائم المالية للمقارنة) على علاقة نمط مكتب المراجعة بقابلية القوائم المالية للمقارنة:

جدول ٩: أثر تغيير طريقة قياس المتغير التابع (قابلية القوائم المالية للمقارنة) على نتائج نموذج اختبار الفرض (H1)

المتغير	نتائج اختبار الفرض (H1) اعتمادا على (TotalAccr-Diff) كمقياس لقابلية المقارنة (التحليل الأساسي)			نتائج اختبار الفرض (H1) اعتمادا على (AbnAccr-Diff) كمقياس لقابلية المقارنة (تحليل الحساسية)		
	معامل الانحدار (β)	قيمة احصائية (T)	مستوي المعنوية (Sig)	معامل الانحدار (β)	قيمة احصائية (T)	مستوي المعنوية (Sig)
Constant	.022	.708	.480	.131	.691	.491
SameAudFirm	.065	2.401	.018	.339	1.998	.048
Size_Diff	-.003	-.140	.889	-.028	-.186	.853
Cfo_Diff	.906	7.643	.000	5.697	7.736	.000
Rev_Diff	-.020	-.780	.437	-.092	-.565	.573
Lev_Diff	-.076	-.959	.339	-.547	-1.110	.269
معامل التحديد (R^2)	.332			.333		
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)	.307			.308		
قيمة احصائية (F)	13.313			13.402		
مستوي المعنوية (Sig)	.000			.000		

معادلة الانحدار المستخدمة:

$$Comp_{ijt} = \beta 0 + \beta 1 SameAudFirm_{ijt} + \beta 2 SizeDiff_{ijt} + \beta 3 CfoDiff_{ijt} + \beta 4 RevDiff_{ijt} + \beta 5 LevDiff_{ijt} + \varepsilon_{ijt}$$

يتضح من جدول (٩) أن تغيير طريقة قياس المتغير التابع (قابلية القوائم المالية للمقارنة) من مقياس (TotalAccr−Diff) إلى مقياس (AbnAccr−Diff)، أدى إلى ارتفاع طفيف في معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 من (.307) إلى (.308)، مما يعني ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج من (30.7%) إلى (30.8%)، كما ارتفعت قيمة احصائية ف (F) من (13.313) إلى (13.404)، واحتفظ النموذج بمعنويته بذات مستوي الدلالة (.000) في الحالتين.

كما لم تشهد المتغيرات التفسيرية سواء المتغير المستقل أو المتغيرات الرقابية الأربع تغيرات جوهرية مقارنة بنموذج التحليل الأساسي سواء في قوة أو اتجاه تأثيرها، حيث ارتفع معامل المتغير المستقل (SameAudFirm) من (.065) إلى (.339)، وانخفضت قيمة احصائية ت (t) المقابلة له من (2.401)، إلى (1.998)، مع ارتفاع مستوي الدلالة من (.018) إلي (.048) وهما أقل من مستوي معنوية (5%) مما يعني احتفاظ المتغير بتأثيره الإيجابي المعنوي في الحالتين، وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية الأربعة، احتفظ متغير (Cfo_Diff) بتأثيره الإيجابي المعنوي، كما لم تتغير حالة المتغيرات

(Size_Diff)، (Rev_Diff)، (Lev_Diff)، من حيث كونهم متغيرات غير معنوية التأثير في سياق العلاقة محل البحث.

ونخلص مما سبق إلى أن تغيير طريقة قياس المتغير التابع (قابلية القوائم المالية للمقارنة) من مقياس (TotalAccr−Diff) إلى مقياس (AbnAccr−Diff) لم يحدث فروقاً معنوية في قوة أو اتجاه العلاقات محل البحث بالنموذج سواء على مستوي المعنوية الكلية أو الجزئية لنموذج اختبار (H1).

ب- أثر تغيير طريقة قياس المتغير التابع (قابلية القوائم المالية للمقارنة) على نتائج نموذج اختبار الفرض (H2)

يوضح الجدول التالي نتائج تغيير طريقة قياس المتغير التابع (قابلية القوائم المالية للمقارنة) على علاقة نمط شريك المراجعة بقابلية القوائم المالية للمقارنة:

جدول ١٠: أثر تغيير طريقة قياس المتغير التابع (قابلية القوائم المالية للمقارنة) على نتائج نموذج اختبار الفرض (H2)

	نتائج اختبار الفرض (H2) اعتمادا على (TotalAccr-Diff) كمقياس لقابلية المقارنة (التحليل الأساسي)			نتائج اختبار الفرض (H2) اعتمادا على (AbnAccr-Diff) كمقياس لقابلية المقارنة (تحليل الحساسية)		
المتغير	معامل الانحدار (β)	قيمة احصائية (T)	مستوي المعنوية (Sig)	معامل الانحدار (β)	قيمة احصائية (T)	مستوي المعنوية (Sig)
Constant	.031	1.100	.274	.177	1.002	.318
SameAudPartner	.142	4.197	.000	.769	3.622	.000
Size_Diff	.002	.091	.927	.001	.003	.997
Cfo_Diff	.858	7.514	.000	5.438	7.603	.000
Rev_Diff	-.031	-1.250	.214	-.151	-.959	.339
Lev_Diff	-.107	-1.409	.161	-.711	-1.493	.138
معامل التحديد (R^2)	.384			.375		
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)	.361			.351		
قيمة احصائية (F)	16.714			16.060		
مستوي المعنوية (Sig)	.000			.000		

معادلة الانحدار المستخدمة:

$$Comp_{ijt} = \beta 0 + \beta 1 SameAudPartner_{ijt} + \beta 2 SizeDiff_{ijt} + \beta 3 CfoDiff_{ijt} + \beta 4 RevDiff_{ijt} + \beta 5 LevDiff_{ijt} + \varepsilon_{ijt}$$

يتضح من جدول (١٠) أن تغيير طريقة قياس المتغير التابع (قابلية القوائم المالية للمقارنة) من مقياس (TotalAccr-Diff) إلى مقياس (AbnAccr-Diff)، أدى إلى انخفاض طفيف في معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 من (.361) إلى (.351)، مما يعني انخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج من (36.1%) إلى (35.1%)، كما انخفضت قيمة احصائية ف (F) من (16.714) إلى (16.060)، واحتفظ النموذج بمعنويته بذات مستوي الدلالة (.000) في الحالتين.

كما لم تشهد المتغيرات التفسيرية سواء المتغير المستقل أو المتغيرات الرقابية الأربع تغيرات جوهرية مقارنة بنموذج التحليل الأساسي سواء في قوة أو اتجاه تأثيرها، حيث ارتفع معامل المتغير المستقل (SameAudPartner) من (.142) إلى (.769)، وانخفضت قيمة احصائية ت (t) المقابلة له من (4.197)، إلى (3.622)، مع الاحتفاظ بمستوي الدلالة (.000)، وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية الأربعة، احتفظ متغير (Cfo_Diff) بتأثيره الإيجابي المعنوي، كما لم تتغير حالة المتغيرات (Size_Diff)، (Rev_Diff)، (Lev_Diff)، من حيث كونهم متغيرات غير معنوية التأثير في سياق العلاقة محل البحث.

ونخلص مما سبق إلى أن تغيير طريقة قياس المتغير التابع (قابلية القوائم المالية للمقارنة) من مقياس (TotalAccr-Diff) إلى مقياس (AbnAccr-Diff) لم يحدث فروقاً معنوية في قوة أو اتجاه العلاقات محل البحث بالنموذج سواء على مستوي المعنوية الكلية أو الجزئية لنموذج اختبار (H2).

٦-٥ الخلاصة والتوصيات وأهم مجالات البحث المقترحة

استهدف البحث دراسة واختبار دور نمط مكتب وشريك المراجعة في تعزيز قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وانطلاقاً من هذا الهدف قام الباحث بصياغة خطة بحثية تتضمن شقين رئيسيين، الأول نظري، والثاني تطبيقي. وتم تقسيم الشق النظري إلى ثلاث فرعيات، تناولت الفرعية الأولي السياق المهني والأكاديمي لقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، واهتمت الفرعية الثانية بتحليل العلاقة بين نمط مكتب المراجعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة، بينما اهتمت الفرعية الثالثة بتحليل العلاقة بين نمط شريك المراجعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة. وخلص الباحث من الشق النظري إلى اشتقاق فرضين أساسيين لاختبار هاتين العلاقتين.

واهتم الشق التطبيقي من البحث باختبار فرضي البحث في بيئة الممارسة المهنية المصرية، اعتمادا على عينة مكونة من (٢٨٠) مشاهدة تم الحصول عليها من (٥٦) شركة من مختلف قطاعات البورصة المصرية، بواقع (٥) مشاهدات لكل شركة خلال الفترة (٢٠١٥: ٢٠١٩)، وتم تقسيم الدراسة التطبيقية إلى ثلاث فرعيات، تناولت الفرعية الأولي تحليلا أساسياً، والثانية تحليلاً إضافياً، والثالثة

تحليلاً للحساسية. واستهدف التحليل الأساسي اختبار فرضي البحث (H1& H2)، وللتحكم في تأثير اختلاف الخصائص التشغيلية بين ثنائيات الشركات علي قابلية قوائمهما المالية للمقارنة، تم إضافة (٤) متغيرات رقابية لنموذج التحليل الأساسي تتمثل في الاختلاف في الحجم، والتدفقات النقدية التشغيلية، وحجم إيرادات النشاط، ومستوي المديونية، وتم التوصل إلى أدلة تدعم دور مكتب وشريك المراجعة في التعزيز المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة، وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية تم التوصل إلى أن اختلاف مستوي التدفقات النقدية التشغيلية دال في تفسير التغيرات في مستوي القابلية للمقارنة، بينما أظهرت النتائج عدم معنوية الحجم، وحجم ايرادات النشاط، ومستوي المديونية كمتغيرات رقابية في نموذجي اختبار الفرض الأول والثاني.

واستهدف التحليل الإضافي اختبار الأثر المُعدِّل لمتغيرات الاختلاف في الحجم، والتدفقات النقدية التشغيلية، وحجم إيرادات النشاط، ومستوي المديونية على العلاقتين الأساسيتين محل البحث، وتم التوصل إلى أن درجة اختلاف التدفقات النقدية التشغيلية بين شركتين غير ماليتين مقيدتين بالبورصة المصرية يزيد من تأثير نمط مكتب المراجعة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، بينما لم تظهر النتائج تأثير مُعدِّل معنوي لمتغيرات الاختلاف في الحجم، وحجم إيرادات النشاط، ومستوي المديونية. كما تم التوصل إلى أن اختلاف الحجم والتدفقات النقدية التشغيلية يزيد من تأثير نمط شريك المراجعة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، بينما يقلل اختلاف مستوي المديونية من هذا التأثير. واهتم تحليل الحساسية بدراسة أثر تغيير طريقة قياس متغير الدراسة التابع (قابلية القوائم المالية للمقارنة) على قوة أو اتجاه علاقة نمط مكتب وشريك المراجعة بقابلية القوائم المالية للمقارنة، وتم التوصل إلى أن تغيير طريقة قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة لم تظهر تأثير معنوي كلي أو جزئي على العلاقتين الأساسيتين محل البحث.

ويوصي الباحث في ضوء ما خلص إليه من نتائج بضرورة الإفصاح عن الشركات التي تتم مراجعتها بواسطة مكتب و/أو شريك المراجعة نفسه، نظراً لأهمية تأثيرهما علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، ومن ثم على جودة قرارات أصحاب المصالح ومستخدمي القوائم المالية. كما يوصي الباحث بإصدار دليل إرشادي لمعايير المحاسبة والمراجعة المطبقة، يكون بمثابة المرجعية المستخدمة لفهم وتفسير مواضع الالتباس والغموض بها، لكافة مكاتب المراجعة العاملة في البيئة المصرية، ويمكن أن يقوم بإعداد هذا الدليل مجموعة عمل تتشكل من أساتذة التخصص الأكاديميين، والممارسين المهنيين من ذوي الخبرات، ويتم إصداره من خلال إحدى الهيئات التنظيمية كوزارة المالية، أو وزارة الاستثمار، أو الهيئة العامة للرقابة المالية، وينتظر أن يقوم هذا الدليل بدور في تحقيق التقارب بين أنماط مكاتب المراجعة.

كما يجب الاهتمام بوضع اشتراطات تنظيمية يمكن أن تحقق التقارب بين أنماط مكاتب وشركاء المراجعة، كأن يتم قيد مراقبي الحسابات والترخيص لهم بمزاولة المهنة وفقاً لأساس قطاعي، مما يعزز من المعرفة الرأسية المتعمقة ويزيد من تخصص مكاتب المراجعة والشركاء، وهو أمر معمول به جزئياً في البيئة المصرية حيث يطبق على مراقبي حسابات البنوك، ومراقبي حسابات الشركات والجهات المرخص لها بأنشطة مالية غير مصرفية. مع ضرورة اجتياز شركاء المراجعة ممن لهم حق مراجعة شركات المساهمة برامج تدريبية دورية ملزمة تهدف إلى تبادل المعارف والخبرات والعصف الذهني حول مستجدات القضايا واعتبار ذلك شرطاً لاستمرار قيدهم مما يسهم في تحقيق التقارب بين أنماط الشركاء. واخيراً يجب أن تضطلع وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات بمزيد من إجراءات الرقابة والتفتيش (الفعليين) على مدي تنفيذ والتزام مكاتب المراجعة لسياسات وبرامج داخلية لرقابة الجودة وهو الأمر الذي يضمن تحقيق الحد الأدنى من الاتساق في جودة خدمات المراجعة التي يقدمها الشركاء المختلفين المنتمين للمكتب نفسه ومساءلة غير الملتزمين مهنياً والإفصاح عن ذلك دورياً في تقارير تفصيلية لأصحاب المصالح.

وفيما يتعلق بالموضوعات البحثية المقترحة لا يزال هناك العديد من الجوانب المرتبطة بموضوع البحث وتتطلب مزيدا من الجهود البحثية، ومن أهم هذه الموضوعات ما يلي:

- أثر نمط مكتب وشريك المراجعة علي قابلية القوائم المالية للفهم.
- علاقة نمط مكتب وشريك المراجعة بقابلية القوائم المالية للقراءة.
- أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- أثر مستوي الخبرة المهنية لمراقب الحسابات علي قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- مردود نمط مكتب وشريك المراجعة علي جودة المعلومات المحاسبية.
- دراسة مقارنة لنمط مكتب وشريك المراجعة في المكاتب الـ٤ الكبار والمكاتب الأخرى.
- علاقة خصائص مجلس الإدارة بقابلية القوائم المالية للمقارنة.
- مردود الرقمنة على نمط مكتب وشريك المراجعة.
- أثر فاعلية لجان المراجعة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- أثر ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية علي قابلية القوائم المالية للمقارنة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو العلا، أسامة مجدي. (٢٠١٨). أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على التحفظ المحاسبي ودور هذا الأثر على كفاءة استثمار الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. *مجلة المحاسبة والمراجعة. كلية التجارة، جامعة بني سويف* ٧ (١):٩٢- ١٤٩.

الجرف، ياسر أحمد. (٢٠١٧). أثر التطورات في معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية. كلية التجارة، جامعة طنطا* ٤(٢): ٦٢- ١٣٦.

الحوشي، محمد محمود. ٢٠٢٠. العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وتكلفة التمويل بالملكية، والأثر المُعدِّل لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على هذه العلاقة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية* ٢ (٤): ١٧٣- ٢٣٢.

الصاوي، عفت أبو بكر. (٢٠١٩). أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٨. *مجلة المحاسبة والمراجعة. كلية التجارة، جامعة بني سويف* (١): ٢٠٦- ٢٨٥.

حسين، محمد إبراهيم.(٢٠١٨). تأثير تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على ممارسات إدارة الأرباح والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية. *مجلة المحاسبة والمراجعة. كلية التجارة، جامعة بني سويف* ٧ (٣): ١٠٦- ١٤٧.

دسوقي، عبد المحسن محمد. (٢٠٠٨). دراسة ميدانية لخاصية القابلية للمقارنة للقوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة. كلية التجارة، جامعة سوهاج* ٢٢ (٢): ٢٤٨- ٢٨٤.

عبد المنعم، تامر سعيد. (٢٠١٦). قياس أثر تحديث معايير المحاسبة المصرية في عام ٢٠١٥ في تحسين جودة القوائم المالية: دراسة تطبيقية. *الفكر المحاسبي. كلية التجارة، جامعة عين شمس* ٢٠ (٨): ٩١- ١٦٠.

مصطفى، سليمان محمد؛ النجار، سامح محمد. (٢٠١٨). أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الأسواق الناشئة: دراسة ميدانية. *الفكر المحاسبي. كلية التجارة، جامعة عين شمس* ٢٢ (٤): ١١٦٨- ١٢٠٣.

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي. (٢٠١٩). **تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥**. قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩.

وزارة الاستثمار. (٢٠٠٦). **معايير المحاسبة المصرية**. والصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦.

وزارة الاستثمار. (٢٠١٥). **معايير المحاسبة المصرية**. قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Agoglia, C., T. Doupnik, and G. Tsakumis. (2011). Principles-based versus rules-based accounting standards: The influence of standard precision and audit committee strength on financial reporting decisions. *The accounting review* 86 (3): 747-767.

Ahn, H., and C. Sonu. (2020). The effect of audit partner style on financial statement comparability. *Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics* 1-27.

Barth, M. (2013). Global comparability in financial reporting: What, why, how, and when? *China Journal of Accounting Studies*, *1*(1), 2-12

Barth, M., W. Landsman, M. Lang, and C. Williams. (2012). Are IFRS-based and US GAAP-based accounting amounts comparable?. *Journal of Accounting and Economics* 54 (1): 68-93.

Barth, M., W. Landsman, M. Lang, and C. Williams. (2018). Effects on comparability and capital market benefits of voluntary IFRS adoption. *Journal of Financial Reporting* 3 (1): 1-22.

Basu, S., and S. Shekhar. (2019). What's in a name? Reputation and monitoring in the audit market. *Working paper*.

Bik, O., and R. Hooghiemstra. (2018). Cultural differences in auditors' compliance with audit firm policy on fraud risk assessment procedures. Auditing: A Journal of Practice and Theory 37 (4): 25–48.

Boone, J. P., I. Khurana, and K. Raman. (2010). Do the Big 4 and the second-tier firms provide audits of similar quality? *Journal of Accounting and Public Policy*. 29 (4): 330–352

Burke, J., R. Hoitash, and U. Hoitash. (2019). Audit partner identification and characteristics: Evidence from US Form AP filings. *Auditing: A Journal of Practice and Theory* 38 (3): 71-94.

Carcello, J., and C. Li. (2013). Costs and benefits of requiring an engagement partner signature: Recent experience in the United Kingdom. *The Accounting Review* 88(5): 1511–1546.

Cascino, S., and J. Gassen. (2015). What drives the comparability effect of mandatory IFRS adoption?. *Review of Accounting Studies* 20 (1): 242-282.

Cassell, C., G. Giroux, L. Myers, and T. Omer. (2013). The emergence of second-tier auditors in the US: Evidence from investor perceptions of financial reporting credibility. *Journal of Business Finance and Accounting* 40 (3&4): 350–372.

Chen, A., and J. Gong. (2019). Accounting comparability, financial reporting quality, and the pricing of accruals. *Advances in accounting* 45: 100415.

Chen, J., M. Chen, C. Chin, and G. Lobo. (2020). Do Firms That Have a Common Signing Auditor Exhibit Higher Earnings Comparability?. *The Accounting Review* 95(3): 115-143.

Chi, H. and C. Chin. (2011). Firm versus partner measures of auditor industry expertise and effects on auditor quality. *Auditing: A Journal of Practice and Theory* 30(2): 201-229.

Chircop, J., S. Johan, and M. Tarsalewska. (2018). Common auditors and cross-country M&A transactions. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money* 54: 43-58.

Choi, J., S. Choi, L. Myers, and D. Ziebart. (2019). Financial statement comparability and the informativeness of stock prices about future earnings. *Contemporary Accounting Research* 36 (1): 389-417.

Cole, V., J. Branson, and D. Breesch, (2012). The uniformity-flexibility dilemma when comparing financial statements. *International Journal of Accounting and Information Management* 20 (2): 114-141.

Comprix, J., and H. Huang. (2015). Does auditor size matter? Evidence from small audit firms. *Advances in accounting* 31(1): 11-20.

De Franco, G., S. Kothari, and R. Verdi. (2011). The benefits of financial statement comparability. *Journal of Accounting research 49* (4): 895-931.

Ege, M., Y. Kim, and D. Wang. (2020). Do global audit firm networks apply consistent audit methodologies across jurisdictions? Evidence from financial reporting comparability. *The Accounting Review* 95 (6): 151-179.

Eshleman, J. and P. Guo. (2014). Do Big 4 auditors provide higher audit quality after controlling for the endogenous choice of auditor? *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 33(4): 197-219.

Financial Accounting Standards Board (FASB). (1980). Qualitative Characteristics of Accounting Information. Statement of Financial Accounting Concepts No. 2. Norwalk, CT: FASB.

Financial Accounting Standards Board (FASB). (2010). *Conceptual Framework for Financial Reporting*. Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. Norwalk, CT: FASB.

Financial Accounting Standards Board (FASB). (2018). *Conceptual Framework for Financial Reporting*. Amendments to Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. Norwalk, CT: FASB.

Francis, J., M. Pinnuck, and O. Watanabe. (2014). Auditor style and financial statement comparability. *The Accounting Review* 89(2): 605-633.

Francis, J., P. Michas, and M. Yu. (2013). Office size of Big 4 auditors and client restatements. *Contemporary Accounting Research* 30 (4): 1626-1661.

Goodwin, J., and D. Wu. (2016). What is the relationship between audit partner busyness and audit quality? *Contemporary Accounting Research* 33 (1): 341-377.

Gul, F., D. Wu, and Z. Yang. (2013). Do individual auditors affect audit quality? Evidence from archival data. *The Accounting Review* 88(6): 1993-2023.

Hrazdil, K., D. Simunic, N. Suwanyangyuan. (2020). Are the Big 4 audit firms homogeneous? Further evidence from audit pricing. *International Journal of Auditing* 24 (3): 347-365.

International Accounting Standards Board (IASB). (2010). *Conceptual Framework for Financial Reporting*. London, UK: International Accounting Standards Board.

International Accounting Standards Board (IASB). (2018). *Conceptual Framework for Financial Reporting*. London, UK: International Accounting Standards Board.

International Accounting Standards Committee (IASC). (1989). *Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements*. IASC. London.

Jiu, L., B. Liu, and Y. Liu. (2020). How a Shared Auditor Affects Firm-Pair Comparability: Implications of Both Firm and Individual Audit Styles. *Auditing: A Journal of Practice and Theory* 39 (3): 133–160.

Kawada, B. (2014). Audit offices and the comparability and quality of clients' earnings. Working paper, San Diego State University.

Kim, J., L. Li, L. Lu, and Y. Yu. (2016). Financial statement comparability and expected crash risk. *Journal of Accounting and Economics* 61 (2-3): 294-312.

Kim, S., P. Kraft, and S. Ryan. (2013). Financial statement comparability and credit risk. *Review of Accounting Studies* 18 (3): 783–823.

Knechel, W., A. Vanstraelen, and M. Zerni. (2015). Does the identity of engagement partners matter? An analysis of audit partner reporting decisions. *Contemporary Accounting Research* 32(4): 1443-1478.

Kothari, S., K. Ramanna, and D. Skinner. (2010). Implications for GAAP from an Analysis of Positive Research in Accounting. Journal of Accounting and Economics 50 (2-3): 246-286.

Mason, M. (2010). Sample Size and Saturation in PhD Studies Using Qualitative Interviews. Forum Qualitative Sozialforschung/Forum: Qualitative Social Research 11(3): 1-19.

Neel, M. (2017). Accounting comparability and economic outcomes of mandatory IFRS adoption. *Contemporary Accounting Research* 34 (1): 658-690.

Ozkan, N., Z. Singer, and H. You. (2012). Mandatory IFRS adoption and the contractual usefulness of accounting information in executive compensation. *Journal of Accounting Research*, *50*(4), 1077-1107

Penno, M. (2020). The Limitations of Comparability and Consistency as Financial Reporting Goals. *Available at SSRN 3448562*.

Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). (2015a). Supplemental request for comment: rules to require disclosure of certain audit participants in new PCAOB Form AP. Release No. 2015-004, June 30. Washington, DC: PCAOB.

Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). (2015b). Improving the transparency of audits: Rules to require disclosure of certain audit participants in new PCAOB form and related amendments to auditing standards. Release No. 2015-008, December 15. Washington, DC: PCAOB.

Ross, J., L. Shi, and H. Xie. (2020). The determinants of accounting comparability around the world. *Asian Review of Accounting* 28 (1): 69-88.

Siciliano, G. (2019). Has IFRS Enhanced Accounting Uniformity?. *Accounting in Europe* 16 (3): 313-339.

Tsalavoutas, I., F. Tsoligkas, and L. Evans. (2020). Compliance with IFRS mandatory disclosure requirements: a structured literature review.- *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* 40: 100338.

Wüstemann, J., and S. Wüstemann. (2010). Why consistency of accounting standards matters: A contribution to the rules-versus-principles debate in financial reporting. *Abacus*, *46*(1), 1-27

Young, S., and Y. Zeng. (2015). Accounting comparability and the accuracy of peer-based valuation models. *The Accounting Review* 90 (6): 2571-2601.

Zerni, M. (2012). Audit partner specialization and audit fees: Some evidence from Sweden. Contemporary Accounting Research 29 (1): 312–340.